جـــــامـــــعـــة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العلاقـــات الجزائـــرية الأمـــريكية

بعد 11سبتمبر 2001

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالبتين:

- فائزة بن الشيخ
- زبيدة خنوس

تحت إشراف:

ا . نور الدين حشود

الموسم الجامعى 2012– 2013

الاهداء

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما، إلى من حلما أن يريباني أتخطى درجات العلم والنجاح إلى قدوتي و صاحبي الفضل في تعليمي إلى اللذين لن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما،

والدي الغالي

والدتي الغالية

إلى من كانوا عوني و سندي إلى من تحملوا معي مشقة وهم إكمال مشواري الدراسي

إخوتي و أخواتي

إلى رجال الوطن،رجال الحرية، أصحاب الواجب الوطني إلى

شهداء الجزائر

إلى أساتذتي الأجلاء عرفانا للأولين و تقديرا للآخرين

إلى كل من تركوا بصماتهم في حياتي، إلى اللذين يؤمنون بأنه لا علم بلا أخلاق

كل زملائي وخاصة طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة

إلى كل من عرف معنى التعب والسهر في طريق البحث عن الحقيقة

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة عملي المتواضع

زبيدة خنوس

الاهداء

الى كل من علمني حرفا ووضع بصمة في دربي ومسيرتي العلمية وكل من

تعلمت منهم صغيرا او كبيرا

الى من كانا سببا في وجودي "أمي وأبي وأمي الثانية" حفظهم الله

الى كل اخوتي واخواتي وابناءهم رعاهم الله

الى العم "خالد" الذي علمني المثابرة والصدق في العمل والى الذي غرس في قابلية الوصول الى القمة

الى من تبادلت معهم الخطى في مشوار الحياة كل من صديقاتي

الى كل عائلة " بن الشيخ و مناع"

أهدي ثمرة جهدي

بن الشيخ فائزة

شكـر و تـقـديـر

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

و نصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد

نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى الأستاذ الكريم نور الدين حشود على قبوله الإشراف على موضوعنا وعلى ما أبداه من نصح وتوجيه طيلة إنجاز هذه المذكرة

فله منا على كل ذلك جزيل الشكر والتقدير والامتنان

كما نعترف بالجميل ونبث أسمى تشكراتنا إلى الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا في تقديم المساعدة

إلى كل العاملين بمكتبة العلوم السياسية بجامعة ورقلة

كما نبث أسمى تحياتنا إلى زملاءنا دفعة 2012 /2013 ونخص

بالذكر زملائنا بتخصص علاقات دولية متمنين لهم دوام النجاح والتألق.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع وإلى كل من يتسع لهم قلبنا

لكل هؤلاء شكرنا واحترامنا.

"زبيـدة" "فائـزة"

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية

المبحث الأول: جذور العلاقات الأمريكية في الجزائر

المطلب1: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الحرب التحريرية

المطلب2: العلاقات الجزائرية الأمريكية أثناء الحرب التحريرية

المطلب3: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال

المبحث الثاني: أحداث 11سبتمبر وانعكاساتها

المطلب1: طبيعة أحداث 11سبتمبر

المطلب2: انعكاسات أحداث 11سبتمبر 2001على العلاقات الجزائرية الأمريكية

الفصل الثاني: محددات البيئة القرارية الخارجية الجزائرية والأمريكية

المبحث الأول:محددات صنع القرار الخارجي الأمريكي

المطلب1: متغيرات البيئة الداخلية لصنع القرار الأمريكي

المطلب2: متغيرا ت البيئة الخارجية لصنع القرار الأمريكي

المطلب3:متغيرات البيئة السيكولوجية لصنع القرار الأمريكي

المبحث الثاني: محددات صنع القرار الخارجي الجزائري

المطلب1: متغيرات البيئة الداخلية لصنع القرار الجزائري

المطلب2: متغيرا ت البيئة الخارجية لصنع القرار الجزائري

المطلب3:متغيرات البيئة السيكولوجية لصنع القرار الجزائري

الفصل الثالث: عوامل استمرارية وتراجع العلاقات الأمريكية الجزائرية

المبحث الأول: مجالات التقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية

المطلب1: البعد الثقافي الاجتماعي

المطلب2: البعد الاقتصادي

المطلب3: البعد سياسي والأمني

المبحث الثاني: معوقات التقارب الأمريكي الجزائري

المطلب1: القضية الفلسطينية والتقارب الأمريكي الإسرائيلي

المطلب2: وضعية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر

الخاتمة

❖ **الكلمات المفتاحية :**

العلاقات الدولية : تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وهي تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين، النمط الأول هو نمط تعاوني، والنمط الثاني هو نمط صراعي.

نهاية الحرب الباردة : هي نهاية الصراع الذي كان بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، وما تبعها من تحولات بنيوية في النسق الدولي والتوزيع الدولي للقوى.

أحداث 11سبتمبر/أيلول 2001: وهي الكارثة القومية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية، بعد أن قامت مجموعة من الطائرات المختطفة بالاعتداء على مركزي التجارة العالمية ووزارة الدفاع(البنتاغون)، ما أوقع حوالي 3 ألاف ضحية اضافة الى خسائر مادية.

السياسية الخارجية الامريكية : هي عملية صياغة وصيانة مجموعة سلوكيات الدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق، والسياسة الخارجية الامريكية تتم ممارستها في أغلب الاحيان عن طريق أعداد كبيرة من الافراد سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

السياسة الخارجية الجزائرية : هي مجموعة المبادئ والقيم والسلوكيات التي تبعها صناع القرار الجزائريين بقصد التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية، والتي شهدت فترات فتور وانتعاش.

الاستراتيجة الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 : هي مجموعة من السياسات والاساليب والخطط التي تبعتها الولايات المتحدة الامريكية من أجل تحقيق أهدافها وأولها مكافحة الارهاب الدولي.

الديبلوماسية الجزائرية : هي الجهود التي تقوم بها الجزائر من أجل ايجاد المكان الفعال لها في النظام الدولي.

مقدمة

إن علاقات الجزائر الخارجية كثيرة ومتشعبة، بحكم الموقع الجيوستراتيجي والرصيد التاريخي والإمكانات الطبيعية التي تزخر بها، ولئن كانت الظروف الداخلية والخارجية التي عرفتها جزائر سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين قد رسمت دوائر معينة لعلاقات الجزائر الدولية، فإن هذه الأخيرة محكومة كذلك بما استجد في جزائر التسعينيات على المستويين الداخلي والخارجي.

في عصر ما بعد الحرب الباردة أضحى الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة علاقة متينة معها مطمح ومطمع العديد من الدول، بما في ذلك التي كانت تحسب من التيار المعادي لها، وذلك لما فرضه الوضع الدولي الجديد الذي يتسم بالأحادية القطبية.

لذا سعى الرؤساء الجزائريين إلى توطيد العلاقات الجزائرية–الدولية وترقيتها إلى أفضل مستوى ممكن، واعتبروا أن الانفتاح على الغرب وخصوصا الولايات المتحدة هو أكثر من ضرورة استوجبتها الظروف الدولية الجديدة، بل يصب مباشرة في المسعى العام الذي توخوه منذ مجيئهم إلى السلطة، والقاضي بإعادة الجزائر إلى مكانتها اللائقة، وجلب الاستثمارات الخارجية، وفي هذا الإطار تشكل الولايات المتحدة حجر الزاوية، حيث تعتبر الأخيرة سيدة العالم ولذلك هناك ضرورة ملحة للارتباط بها اقتصاديا، وأمنيا وخاصة في ظل بعض القضايا الموحدة والمشتركة وخاصة قضية مكافحة الإرهاب بعدأحداث11 سبتمبر2001، وضمن هذا الإطار تبرز معالم إشكالية بحثنا كالتالي:

كيف أثرت أحداث 11سبتمبر 2001على سير العلاقات الجزائرية الأمريكية؟

وبهدف تحليل هذه الإشكالية يتطلب منا الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

–ماطبيعة العلاقات الجزائرية الأمريكية؟

– ماهي أبرز محددات السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الامريكية و الجزائر ؟

– هل تترجم احداث 11 سبتمبر تصدعا ظرفيا أم أزمة استراتيجية عميقة على خارطة العلاقات الدولية ؟

– ماهي أبرز العوامل المتحكمة في سير العلاقة الثنائية ؟

– كيف أثر الثلاثاء الأسود في علاقة الجزائر بالولايات المتحدة الامريكية ؟

– ماهي آفاق العلاقات الثنائية الجزائرية الأمريكية مابعد 11 سبتمبر 2001 ؟

الفرضيـــات:

بغية معالجة الإشكالية المطروحة، فقد ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

– تتاثر السياسة الخارجية لدولة ما بالسياسة الداخلية لها .

– ان انفتاح النظام السياسي الجزائري أتاح له تمتين علاقاته الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية .

– ساهمت احداث 11 سبتمبر 2001 توطيد العلاقات الجزائرية الأمريكية.

–أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أدت إلى تغيير جوهري في السياسة الخارجية الأمريكية.

– يؤثر وقوف الجزائر إلى جانب القضايا العربية على علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية .

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية :

– حداثة الموضوع واهميته على الساحة الدولية .

– الرغبة في في معرفة مكانة الجزائر دوليا وطبيعة علاقاتها مع اكبر الدول في العالم .

اسباب ذاتية :

– رغبة ذاتية في دراسة واكتشاف العوامل المؤثرة في تطور العلاقات الدولية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 .

– معرفة طبيعة العلاقات الدولية في خضم التطورات الراهنة .

– طبيعة تخصصنا في العلاقات الدولية .

أهمية الدراسة:

إن أهمية أي بحث ترتبط بأهمية المشكلة و الاشكالية التي يراد حلها ، وبالتالي فان أهمية البحث الجادة هي التي تطرح مشكلات اواشكاليات جادة ، ترتبط بالواقع النظري ،او الواقع العملي أو كلاهما معا.

و بالنسبة لموضوعنا هذا ،فان الحركية الكبيرة التي عرفتها العلاقات الجزائرية – الامريكية خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 قد اثارت اهتمامنا ،وجعلتنا نتسائل عن سر ذلك،ولا نخفي ان انطباعنا الأولي هو من خلق لدينا شعورا حقيقيا بالرغبة في معرفة طبيعة العلاقات الجزائرية – الامريكية بعد احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 ومن جهة اخرى معرفة العوامل التي باتت تحكم هذه العلاقات.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة الى تحقبق جملة أهداف أهمها :

- التعرف على مسيرة واتجاه العلاقات الجزائرية الامريكية بعد 11 سبتمبر 2001.
- التعرف على اثار احداث 11 سبتمبر على خارطة العلاقات الدولية .

منهجية الدراسة:

إن المنهج يعتبر طريق الوصول الى الدراسة العلمية الصحيحة و احدى الوسائل التى لا يقوم البحث بدونها ، وفي تحليلنا لهذا الموضوع اعتمدنا على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على اكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة و الاشكالية محل الدراسة ، ولهذا فقد كانت الحاجة الى المنهج التاريخي الذي اعادنا الى مختلف المراحل التى عرفتها العلاقات الجزائرية الامريكية منذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية، و استعملنا المنهج المقارن لدوره في دعم الدراسة من خلال رصد اوجه التشابه و الاختلاف و التداخل والعناصر المتحكمة في رسم القرار السياسي الخارجي لكل من البلدين محل الدراسة، كما تطلبت طبيعة الموضوع كذلك استخدام منهج تحليل النظم من خلال تحليل تفاعلات النظامين الجزائري و الامريكي الذي تحكمهما

متغيرات متعلقة بالبيئة ومتغيرات اخرى متعلقة بمعطيات البيئة الخارجية الدولية التي يتفاعل ضمنها النظامين.

أدبيات الدراسة:

إن موضوع العلاقات الجزائرية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر يحضى بمتابعة ودراسة العديد من المهتمين والمختصين لما لهذه العلاقات من سمات و تأثيرات على البلدين، ولذا فقد تطلب انجاز هذا العمل الاستناد الى مواد بحثية اهتمت بموضوع العلاقات الجزائرية الامريكية عموما والعلاقات الجزائرية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 خصوصا ،وقد حاولنا أن نجمع الاهم منهم ممن أتيح لنا مع مراعاة أهمية وقيمة الاكاديميين و المختصين أصحاب هذه المراجع، وباعطاء عينة منهم يمكن القول بالنسبة لموضوع العلاقات الجزائرية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 تم الاستناد الى كتابات كل من: مذكرة ماجيستر بعنوان العلاقات الجزائرية الأمريكية 1999-2004 مذكرة للمترشح نور الدين حشود والذي تناول فيها الإطار النظري للعلاقات وإبراز أهم عوامل التقارب وتراجع العلاقات وتبيان أوجه الاختلاف بين الدولتين.

كذلك تم الاستعانة بمذكرة ماجيستر معنونة بالدبلوماسية الجزائرية في القرن الافريقي للمترشح سليم العايب والذي عرج فيها على تطور السياسة الخارجية ومكانتها وأهم انجازاتها على المستوى الإفريقي والدولي.

وتم الاستناد كذلك لمذكرة ليسانس المعنونة بالتهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها للمترشحة نسيمة مسالي والتي تطرقت فيها بدورها إلى مفهوم الأمن وأهم التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول المغاربية وخاصة الجزائر، وأهم السبل التي تتبعها هذه الدول للحد منها.

هذا بالاضافة الى تصريحات الرسميين من الرؤساء و المسؤولين، وبعض التقارير الصادرة عن مراكز الفكر وهيئات رسمية مختصة بشوؤن العلاقات الخارجية لكل من الجزائر والولايات المتحدة الامريكية .

هيكل الدراسة:

تم تحليل إشكالية استمرارية العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 11سبتمبر2001، واختبار صحة الفرضيات المقدمة ضمن ثلاثة فصول مترابطة كالتالي:

تقوم هذه الدراسة غلى خطة مقسمة الى ثلاث فصول على النحو التالي :

– تناول الفصل الاول بعنوان تاريخ العلاقات الجزائرية الامريكية مبحثين حيث تعرضنا في المبحث الأول المعنون بجذور السياسة الأمريكية في الجزائر الى السياسة الامريكية في الجزائر قبل حرب التحرير الجزائرية و أثناء الحرب التحريرية و بعد الاستقلال مع التركيز على اهداف و توجهات هذه السياسة، وعرجنا في المبحث الثاني على أحداث 11سبتمبر 2001وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية الأمريكية و إلى طبيعة الأحداث وكيف أثرت على سير العلاقات الثنائية.

أما الفصل الثاني لمحددات البيئة القرارية الخارجية الجزائرية والأمريكية، فتم تناول هذا الموضوع من خلال مبحثين، عالج الأول محددات صنع القرار الخارجي الأمريكي من خلال ابراز مختلف المتغيرات التي تؤثر في صنع القرار سواءا كانت محددات داخلية، خارجية، ومحددات سيكولوجية. في حين عالج المبحث الثاني محددات صنع القرار الخارجي الجزائري.

وسيكون الفصل الثالث محاولة للتعرف على عوامل استمرار وتراجع العلاقات الجزائرية الامريكية حيث تم التعرض في المبحث الأول لأبعاد التقارب وتمتين العلاقات الثنائية والمتمثلة في البعد الثقافي الاقتصادي والبعد الأمني ، في حين تطرق المبحث الثاني لمعوقات التقارب الجزائري الامريكي والمتمثل في عدة قضايا وقفت عائقا في وجه التقارب الثنائي.

كما ان العمل سيتدعم بمقدمات واستنتاجات لكل فصل وستكون في الاخير خاتمة تحاول استخلاص مختلف النتائج المتوصل اليها مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة.

ملخص الدراسة :

رسمت الظروف الداخلية والخارجية التي عرفتها جزائر سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين دوائر معينة لعلاقات الجزائر الدولية، هذه الاخيرة التي حكمت بما استجد كذلك في جزائر التسعينيات على المستويين الداخلي والخارجي.

في عصر ما بعد الحرب الباردة أضحى الارتباط مع الولايات المتجدة الامريكية واقامة علاقات متينة معها مطمع ومطمح العديد من الدول، بما في ذلك التي كانت تحسب من التيار المعادي لها، وذلك لما فرضه الوضع الدولي الجديد الذي يتسم بالأحادية القطبية.

لذا سعى الرؤساء الجزائريين الى توطيد العلاقات الجزائرية الخارجية وترقيتها الى أفضل مستوى ممكن، واعتبروا أن الانفتاح على الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية هو أكثر من ضرورة استوجبتها الظروف الدولية الجديدة بل يصب مباشرة في المسعى العام الذي توخوه منذ مجيئهم إلى السلطة ,والقاضى بإعادة الجزائر إلى مكانتها اللائقة ,وجلب الإستثمارات الخارجية وفي هذا الإطار تشكل الولايات المتحدة الامريكية حجر الزاوية , حيث تعتبرهذه الأخيرة سيدة العالم ولذلك هناك ضرورة ملحة للإرتباط بها إقتصاديا وأمنيا وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م .

قد يبدوللبعض أن العلاقات الجزائرية –الأمريكية حديثة النشأة, بدأت مع بداية الثمانينات و بداية التسعينيات مع سقوط الإتحاد السوفياتي وتبني الجزائر الاصلاحات السياسية والإقتصادية ,بغية الإنفتاح على الرأسمالية و العالم الغربي وقد يذهب البعض للاعتقاد بأنها علاقة بدأت بعد الإستقلال بفضل إكتشاف النفط والغاز في الصحراء الجزائرية إلا إن هذه الدراسة سنتبين الكثيرمن الجوانب الغامضة في العلاقة ومدى تجذرها تاريخياً بداية بالإعتراف الدبلوماسية من طرف الجزائر للولايات المتحدة الأمريكية.

سارت العلاقات الجزائرية – الأمريكية على نحو حسن ماعدا التوترات التي كانت تلازمها ,حيث كانت العلاقات جد حساسة بإعتبارها تتأثر بالعديد من المتغيرات خاصة الدولية منها .

من بين هذه المتغيرات احداث 11أيلول/سبتمبر2001 التي أظهرت الحاجة للخبرة الجزائرية في اطار مكافحة الارهاب، حيث أن هذه الاخيرة شكلت عاملا حاسما في تغيير التعامل الغربي مع الجزائر، وساهمت في احداث تقارب جزائري أمريكي.

مس التقارب الجزائري الامريكي عدة مجالات، هذه الاخيرة التي تعتبر بمثابة متغيرات تحكم العلاقات بين البلدين وهي تعبر عن مصالح مشتركة يحاول الطرفان توطيدها وتعزيزها، ويلاحظ أن هذا التقارب شهدا تطورا ملحوظا في السنوات الاخيرة. في المقابل وجدت عدة قضايا اختلف فيها الطرفان وكانت سببا في تباعدهما، منها ما يتعلق بثوابت هذه الدول، وأخرى سطحية تتعلق بقضايا هامشية لكن كل طرف يسعى لضمانها على حساب الاخر، ومن بين هذه القضايا والتي كانت سببا في تنافر العلاقات الجزائرية الامريكية نجد التقارب الامريكي الاسرائيلي، أما بخصوص بعض القضايا الهامشية نجد مسالة الديمقراطية وحقوق الانسان.

لقد ساهمت عدة عوامل في تعزيز العلاقات الجزائرية الامريكية أولها العامل التاريخي بالنظر الى كون تاريخ العلاقات بين البلدين حسنة عموما رغم بعض التوترات، فهذا العامل يشكل عاملا مشجعا للعلاقات الثنائية فقد تم استخدامه كمرحلة أولى لتحليل وتفسير مختلف جوانب الدراسة، كذلك العامل البرغماتي أو الاقتصادي فهو عامل تأثر بالتغير البنيوي الذي طرأ على النظام الدولي، ويعتبر العامل الامني من بين العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث ظهر بقوة تأثير هذا العامل بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وساهم في تمتين العلاقات الدولية عموما والعلاقات محل دراستنا خصوصا.

فالعلاقات الجزائرية الامريكية كما سبق الذكر مست العديد من المجالات، فبداية كان هناك تعاون وتبادل اقتصادي حيث تصدر الجزائر ما نسبته 60 بالمئة للولايات المتحدة الامريكية، في حين تستورد منها مانسبته 20 بالمئة، ويرجع هذا الى غزو الصين ودول الاتحاد الاوروبي لسوق الجزائرية، كما شهدت العلاقات الثنائية تبادل ثقافي ساهم في توطيد العلاقات بين البلدين أكثر من ذي قبل، هذا وشهدت العلاقات بين البلدين بعض التوترات منها الانحياز الامريكي لصالح اسرائيل في احتلالها للاراضي الفلسطينية في مقابل دعم الجزائر للقضية الفلسصينية واعترافها بها كدولة مستقلة عاصمتها القدس، ما اثر بشكل سلبي جدا على منحى العلاقات وجعلها تتدهور وتتراجع نسبيا.

من خلال ماسبق يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الامريكية أخذت مسار جديد بعد أحداث 11سبتمبر 2001 خاصة في زيادة التفاعل السياسي والاقتصادي، وكما يلاحظ أيضا تغير اتجاهات السياسة الامريكية نحو الجزائر بعد التجاهل الذي لاقته منها في البداية، هذا التغير طرأ أيضا على معظم دول العالم الثالث والذي كان من وراء مصلحة قومية تمثلت في التحالف لمكافحة ظاهرة الارهاب الدولي.

لكن السؤال الذي يتبادر في أذهان الجميع هو كيف ستستمر العلاقات الجزائرية الامريكية في ظل الظروف الدولية ؟ في ظل التغيرات الدولية ؟ وماذا بعد العلاقات الجزائرية الامريكية بعد عبد العزيز بوتفليقة ؟.

الفصل الأول: تاريخ العلاقات الأمريكية الجزائرية

المبحث الأول: جذور العلاقات الأمريكية في الجزائر

المطلب1: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الحرب التحريرية

المطلب2: العلاقات الجزائرية الأمريكية أثناء الحرب التحريرية

المطلب3: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال

المبحث الثاني: أحداث 11سبتمبر وانعكاساتها

المطلب1: طبيعة أحداث 11سبتمبر

المطلب2:انعكاسات أحداث11سبتمبرعلى العلاقات الجزائرية الأمريكية

الفصل الأول:تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية

قد يبدو للبعض بأن العلاقات الجزائرية الأمريكية حديثة النشأة، بدأت في بداية الثمانينيات وبداية التسعينيات مع سقوط الإتحاد السوفيتي وتبني إصلاحات سياسية واقتصادية، بغية الانفتاح على الرأسمالية والعالم الغربي، وقد يذهب البعض للاعتقاد بأنها علاقة بدأت بعد الاستقلال بفضل اكتشاف حقول النفط والغاز في الصحراء الجزائرية إلا أن هذا الفصل سيبين الكثير من الجوانب الغامضة في هذه العلاقة ومدى تجذرها تاريخيا .

فكيف كانت بداياتها وما طبيعتها ؟وما أهم المتغيرات المتحكمة فيها؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ستكون موضوع الفصل الأول والمعنون بتاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية والذي سيعالج من خلال مبحثين:

المبحث الأول جذور السياسة الأمريكية في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناول أحداث 11سبتمبر 2001 وانعكاساتها على العلاقات الثنائية.

المبحث الأول: جذور العلاقات الأمريكية في الجزائر

كانت الجمهورية الأمريكية بالأمس عبارة عن مجموعة من المستعمرات تناضل من أجل حريتها، وأصبحت اليوم دولة ذات أطماع في السيطرة البحرية ومنافسا تجاريا يحسب حسابه، هذا ما جعلها واقع يفرض على أغلبية المجتمعات الإقليمية وخاصة دول العالم العربي، حيث سعت إلى تطوير علاقاتها الخارجية مع معظم دول العالم وخاصة الجزائر. فمتى نسجت هذه العلاقات؟ وما مدى تأثير المتغيرات الدولية عليها؟

المطلب الاول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الحرب التحريرية

كانت السفن التجارية الأمريكية أيام كانت أمريكا الشمالية مستعمرة، تسير في البحر الأبيض المتوسط آمنة من غوائل القرصنة لأنها كانت تحمل علم بريطانيا وجوازات من حكام المغرب الذين يرتبطون بمعاهدة صداقة مع بريطانيا تضمن سلامة الملاحة لسفن التاج وتكفل حرية الرعايا البريطانيين، ولكن انفصال الولايات المتحدة عن بريطانيا عقب حرب الاستقلال، جردها من هذه الامتيازات، فأصبحت السفن التجارية الأمريكية بدون حماية وعرضة لأيدي القراصنة وخاصة في الحرب الأبيض المتوسط.[1]

تؤكد كل المراجع أن الاتصالات الأولى بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية كانت مبكرة، خاصة الاعتراف الدبلوماسي من طرف الأولى، وعلى كل فقد وصل إلى الجزائر المبعوثين الأمريكيين الممثلين "بجون لام" و "راندال"، وذلك عام 1786م بغية التفاوض على عقد معاهدة سلم إلا أن الداي محمد عثمان رفض استقبالهما.

ولم تعقد هذه المعاهدة حتى سنة 1795م حيث دامت الاتصالات والمفاوضات عشر سنوات كاملة، وأثناء هذه المدة لم تترك أمريكا دولة أوربية لم تتصل بها، من الصغرى مثل البندقية إلى المتوسطة مثل هولندا إلى الكبرى مثل روسيا، لتكون معها ضد الجزائر والدول المغاربية عموما.[2]

وهكذا اقترح وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيفرسون على فرنسا عقد معاهدة تحالف ضد الجزائر، ويضيف إروين:"كانت هناك دول مثل فرنسا وبريطانيا تناور لمنع عقد تلك المعاهدة لأن الجزائر لم تكن إذ ذاك تعقد معاهدة سلم مع دولة ما، أو مجموعة من الدول، إلا للتفرغ لشن حرب

[1] إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة1776-1816.الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1978م. ص
[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 . الجزائر:دار البعث، 1985 م، ص248

على دولة أو مجموعة دول أخرى"،وهذا يعطينا فكرة عن هيبة ومناعة وقوة وهيمنة كانت تتمتع بها الجزائر في نظر الدول الكبرى.

ومن هنا حاولت أمريكا أن تكون تكتلا ضد الجزائر، وسعت إلى كل من الدنمارك، إيطاليا هولندا، اسبانيا، وفرنسا وأخيرا لدى روسيا، إذ أرسل جورج واشنطن الرئيس الأمريكي الأول مبعوثه Dana إلى كاترين الثانية قيصرة روسيا ليحثها على الانضمام إلى حلف أوربي أمريكي ضد بلدان المغرب العربي، التي يقول إروين عنها"إن الجزائر كانت المعنية منها بذلك في الدرجة الأولى إذ كانت أقواها وأخطرها شأنا"

بل ونجد الرئيس جورج واشنطن ينصح لويس السادس عشر ملك فرنسا بغزو الجزائر والتي يراها أكبر عملية صليبية تقوم بها فرنسا، وستكون الجزائر أرضا خصبة لاستيطان أبنائها.ونفس المساعي قام بها جيفرسون وزير خارجيته، والذي عمل على خط دولي لتنسيق الأعمال ضد بلدان المغرب وكان ينوي تنظيم عملية محاصرة الجزائر بأسطول دولي. [1]

ففي يوليو 1791م طلب مساعدة من هولندا لحمل الجزائريين على الرضوخ بواسطة إرسال قوات بحرية أمريكية هولندية مشتركة إلى المياه الجزائرية، ولكن هذه الفكرة لم تجد تأييدا فماتت في مهدها، وسعت أمريكا لعدة محاولات لكن جلها باء بالفشل، وفي هذه الأثناء رضخ الأمريكان وسأل الرئيس واشنطن في 8مايو1792م مجلس الشيوخ عما إذا كان يوافق على مشروع لعقد معاهدة سلم مع الجزائر ومع أنه كان مرهقا لأمريكا خاصة فيما يتعلق بالضريبة السنوية وغيرها والتي على أمريكا دفعها، فقبل المجلس نظرا لإخفاق المحاولات الحربية؛ بل وعرض من نفسه على الرئيس رفع هذه المبالغ، إذا كانت الأولى لا ترضي الجزائر.

ومع ذلك رفض الداي حسن عقد معاهدة مع الأمريكان حتى لو دفعوا كل الملايين واستمرت المساعي الأمريكية بدون جدوى، وفي يناير 1794 أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قرارا يقضي بإنشاء أسطول حربي لمقاومة الأسطول الجزائري، ولكنهم استمروا بالقيام بمساع دبلوماسية وحربية، ما لخصه في جملة مركزة نائب الرئيس الأمريكي آدمز إلى وزير الخارجية توماس جيفرسون إذ قال له: "إن محاولاتك الحربية ضد الجزائر لم تكن أجدى وأكثر نفعا من المساعي الدبلوماسية"

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص220

وأخيرا، وبعد استرضاءات، ومفاوضات، وتوسطات ومحاولات قبل الداي حسن سنة1791م بعقد معاهدة سلم، ولكن بشروط كانت مرهقة لأمريكا، وعقدت المعاهدة الأولى للسلم والصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وكانت تلك الشروط الجزائرية التي رضخت لها أمريكا تتلخص فيما يلي:

مبالغ ضخمة(مبلغ لافتداء الأسرى الأمريكان، ضريبة سنوية تدفع في شكل عتاد حربي وتجهيزات بحرية)

يقول القنصل الأمريكي العام الذي عين فيما بعد، في كتاب له عن الجزائر، مايلي: "إن الأحوال المالية لأمريكا كانت إذ ذاك من الضعف، بحيث عانت الحكومة مشقة كبيرة في جمع هذا المبلغ لمواصلة وإنهاء المفاوضات" ويضيف "وهكذا حدث أن خضعت الولايات المتحدة الأمريكية تحت ضغط ظروف قاهرة لشروط الجزائر، ولكن حتى فيما بعد، عندما ازدهرت تجارة أمريكا واتسعت إلى درجة خارقة، استمر الجزائريون في الضغط، واستمرت أمريكا في الاستجابة لتجنب قطع للعلاقات قد تنجم عنه خسارات فادحة لتجارتها، وتعقدات سياسية كبرى " حيث واجهت الولايات المتحدة أربع دول مغاربية وتحتم أن تعقد معهم معاهدات، والمرجح أن المعاهدة مع الجزائر كلفتها أكثر مما تكلفته المعاهدات مع الدول الثلاثة الأخرى مجتمعة.[2]

ومن أهم المعاهدات التي عقدت بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية نذكر ما يلي:

- المعاهدة الأولى: سلم وصداقة يوم 5سبتمبر1795م بين الداي بابا حسن والرئيس جورج واشنطن، المعاهدة أمضيت بالجزائر، حررت بالعربية وأمضيت يوم السبت 21 صفر 1210هجري الموافق لـ5سبتمبر 1795م.وأهم ما جاء فيها: إطلاق سراح الأسرى الأمريكان بالجزائر – إقامة سلم مع أقوى بلدان المغرب وأخطرها شأنا – توسط الجزائر بطلب من أمريكا لدى كل من حمودة باشا باي تونس، ومحمد يوسف كرمنلي باي طرابلس لعقد معاهدة سلم معهما بضمان داي الجزائر، واستمرت العلاقات الأمريكية الجزائرية على أساس معاهدة السلم والصداقة المذكورة، والتي تدفع أمريكا بمقتضاها المبلغ المتفق عليه كضريبة، حتى سنة 1812م.

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص227
[2] اسماعيل العربي، المرجع سابق، ص54

وفي سنة 1812م وقع خلاف بين الداي الحاج علي وجيمس ميديسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حول تنفيذ بنود المعاهدة الخاصة بتلك الضريبة، فالرئيس الأمريكي ميديسون كان يصر على أن يدفع المبالغ المتبقية بالدولار، والداي الحاج علي كان من جهته متمسكا بما كان قد اتفق عليه الطرفان من دفع تلك الضريبة عتادا بحريا.

وأثار الأمريكان أيضا خلافا آخر، لا من حيث نوعية المدفوعات فحسب، بل أيضا من حيث مبالغها، حيث بدا لهم أن الفارق بين التقويم الهجري والتقويم الميلادي يكلفهم مبالغ إضافية، وامتد ذلك الخلاف طوال سنين، وأعلن الداي الحاج الحرب على أمريكا وتوسطت دول أو تدخلت لتأييد أمريكا، وهي السويد-إسبانيا-انجلترا، ولكن الداي الحاج علي ظل متمسكا بموقفه، وقال"لن أطلق سراح الأسرى الأمريكان الذين في حوزتي ولو بمليون دولار"

في هذا الوقت كانت الجزائر في حالة حرب مع ست دول هي: هولندا- الدنمارك- ايطاليا- اسبانيا- بروسيا- وروسيا فرأت أمريكا أن الفرصة قد سنحت لها، وانضمت إلى هذه الكتلة و كانت الدولة السابعة ضد الجزائر، وهنا أوصى الرئيس الأمريكي ميديسون الكونغرس الأمريكي بإعلان الحرب على الجزائر وتم ذلك فعلا يوم 23فيفري1815م ودامت المعركة يومين استشهد خلالها الأميرال الرايس حميدو يوم28يونيو 1815 م.[1]

- المعاهدة الثانية: في يوم 3يوليو 1815 م عقدت معاهدة سلم وصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، في عهد الداي عمر وجيمس ميديسون الذي صادق عليها يوم26ديسمبر من نفس العام.
- المعاهدة الثالثة: عقدت هذه المعاهدة بين الداي والرئيس الأمريكي يوم 23ديسمبر1816 م

وقد ظل الأمريكان مدة ثماني سنين ساخطين عليها، ولم يصادق عليها إلا يوم 11فبراير1822 م من طرف الرئيس جيمس مونرو الرئيس الثالث لأمريكا.[2]وبعد ذلك أعلن أن المعاهدة نافذة المفعول[3]

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية أثناء الحرب التحريرية

[1] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص245
[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع سابق.ص 240
[3] اسماعيل العربي، المرجع سابق، ص258

يعلق دليل الوثائق الأمريكية الرسمية الصادر سنة 1978م على المعاهدات الجزائرية الأمريكية على أن هذه المعاهدات قد أصبحت غير ذات موضوع، أي أنها ملغاة سنة 1830 م بدخول الجزائر تحت المراقبة الفرنسية.[1]

يعتبر مجيء الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية متأخرا نسبيا، لكن ذلك التواجد ظل يتكاثف حتى إتمام عملية إنزال شمال إفريقيا في ختام سنة 1942م قبل ذلك وضعت الجزائر تحت الأحكام العرفية منذ انطلاق الحرب في سبتمبر 1939 م، وركزت فرنسا على إخماد التأثيرات المحتملة على الفكر الوطني التحرري في الجزائر.

وكان على أمريكا أن تراعي تلك الظروف الخاصة بفرنسا ومستعمراتها، والحقيقة أن أمريكا كانت بعيدة نوعا ما عن واقع شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، وزال كل تواصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر تحت الاحتلال الفرنسي باعتماد الولايات المتحدة على إستراتيجية العزلة والانطواء.[2]

ومع عجز تيار العالميين في كسر سياسة العزلة ورفض أمريكا للانضمام إلى عصبة الأمم المتحدة في سنة 1919م وما زاد الأمور تعقيدا استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية في العشرينيات والثلاثينيات، وفي خضم هذه الأحداث نشأت الأسباب المؤدية إلى دخول الولايات المتحدة للجزائر في نوفمبر 1942م فيما أصبح يعرف باسم إنزال شمال إفريقيا، وحتى عندما طلب الرئيس الفرنسي بول رينو التدخل العسكري الأمريكي لصالح فرنسا في 16جوان فإن الرئيس فرنكلين روزفلت اكتفى بالرد بأن الأمر يرجع إلى الكونغرس الأمريكي، بيد أن تسارع الأحداث دفع أمريكا إلى الاهتمام بشمال إفريقيا أكثر من قبل، وفي 24جوان 1940 م كتب وزير الخارجية الأمريكي كوردال هال إلى القنصل العام فيلكس كول في الجزائر يطلب منه أن يبرق لوزارته أية معلومات حول موقف حكام تونس وأي تطورات مماثلة تتعلق بالجزائر، وتعتبر هذه المراسلة أول محاولة لتأسيس سياسة أمريكية اتجاه الجزائر. وفي عهد المارشال بيتان، طبق نظام الأحكام العرفية الذي يمنح كل الصلاحيات لسن قوانين خاصة للجزائر دون حاجة للرجوع إلى أية هيئة تشريعية وتميز عهد بيتان بتنشيط قانون الأهالي الذي يرجع

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع سابق.ص240

[2] .....السياسة الأمريكية في الجزائر، ص49

إنشاؤه إلى سنة 1818 م مما أدى إلى انتشار جو من الاضطهاد والتفرقة العنصرية لم تشهده الجزائر من قبل. [1]

في بداية الحرب كانت الجزائر تعاني اقتصاديا من جراء الحظر البحري الذي ضربته بريطانيا حول شمال إفريقيا غداة استسلام فرنسا لألمانيا لهذا كانت الحاجة للمساعدات الأمريكية بالغة.وفي هذا العهد لوحظ غياب جميع مسوؤلي الحركة الوطنية الجزائرية عن الساحة حيث حظرت الأحزاب وتمت ملاحقة الناشطين من أعضائها.[2]

كانت حالة الوحل السياسي المهيمن على فرنسا مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية منذ هزيمة جوان 1940 م وبامتلاك فرنسا أسطولا بحريا وإمبراطورية واسعة وخوف الحلفاء من استعماله ضدها، قامت بريطانيا بالاعتداء على قاعدة المرسى الكبير بوهران في 3جويلية 1940م في محاولة لتدمير الأسطول الفرنسي.وخلاصة القول، ومع انحياز الموقف الأمريكي لفرنسا وتدعيمها بالقروض والأسلحة بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية، إلا أنه وقعت هناك بعض الخلافات بين الحليفين والتي ساهمت في توتر العلاقات من حين لآخر بينهما والتي تعود للأسباب التالية: 3

- تخوف الولايات المتحدة من النفوذ السوفيتي في حال خسارتها للطرف الفرنسي الذي يتمتع بالموقع الاستراتيجي.
- اعتبار فرنسا حليف قوي وقديم ينتمي إلى الغرب الرأسمالي ناهيك هن كونها عضوا فعالا في الحلف الأطلسي
- ظلت الولايات المتحدة تعتقد أن بقاء الجزائر تحت السيطرة الفرنسية هو الوضع الأمثل وذلك لتخوفها من الأفكار التي تحملها ثورتها.

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال

كما رأينا سابقا فان واشنطن لم تكن متحمسة لنضال الجزائريين ضد الاستعمار وكانت تعتبر الثورة الجزائرية لدى قيامها عقبة أمام إستراتيجية الحلف الأطلسي، لكن بوادر التغيير بدأت تحدث

[1] .....،مرجع سابق، ص81
[2] نفس المرجع سابق، ص83
[3] نور الدين حشود، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1999 –2004 (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية والعولمة، غير منشورة،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة،2005 م) ص22

بعد تدويل القضية الجزائرية سنة 1955م، وساد الاعتقاد بأن واشنطن لم تعد ترغب في أن تماثل نفسها بفرنسا الاستعمارية .

بالموازاة مع هذا التراجع قررت الإدارة الأمريكية تقديم إعانات للجزائر بغرض وضع حد للنشاط السوفياتي فيها ، وبالرغم من هذا الموقف إلا أن واشنطن كانت ترى في الجزائر مصدر قلق بسبب مساندة هذه الأخيرة لحركات التحرر في العالم .

في يوم 15 أكتوبر 1962م أبدى الرئيس الجزائري أحمد بن بلة موافقته لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى من الرئيس الأمريكي جون كيندي، بعدها استجاب الرئيس بن بلة كذلك لدعوة الرئيس الكوبي فيدال كاسترو؛ بعد أربعة وعشرين ساعة فقط من إبداء موافقته لزيارة واشنطن، وذلك ما أثار غضب الرئيس كيندي فبرزت حملة أمريكية لإلغاء زيارة الرئيس بن بلة، بعد ما كتبته صحيفة " الدايلي نيوز " حيث اعتبرت "استضافة متعاطف شيوعي درب من الجنون "، ورغم ذلك زار الرئيس الجزائري بن بلة واشنطن والتقى بالرئيس الأمريكي جون كيندي واتفق الرئيسان على تقديم مساعدات للجزائر حيث قدرت هذه المساعدات سنة 1962م بحوالي 38 مليون دولار، وبلغت 39 مليون دولار سنة 1963م، وفي 1964م بلغت المساعدات الأمريكية للجزائر حوالي 43 مليون دولار .[1]

مع هذا لم تتراجع الجزائر على سياستها الخارجية القائمة على دعم ومساندة حركات التحرر في العالم في عهد الرئيس بن بلة الذي كان مصدر قلق بالنسبة لواشنطن، والتي رحبت بانقلاب العقيد هواري بومدين في جوان 1965م وظنت أن الرئيس الجديد سوف يضع حدا لما سمته "المغامرة الجزائرية " لكن بومدين لم يتراجع عن الخيارات الإيديولوجية للجزائر بل على العكس من ذلك فقد كانت الدبلوماسية الجزائرية حاضرة بقوة بجانب حركات التحرر وتصفية الاستعمار والمطالبة بنظام اقتصادي عالمي يساوي بين دول الشمال والجنوب، هذا ما صبغ العلاقات الجزائرية الأمريكية في هذه الفترة بنوع من التوتر بسبب الخطاب الجزائري الرسمي المعارض للامبريالية الأمريكية في إفريقيا و الشرق الأوسط .

[1] نور الدين حشود،نفس المرجع سابق، ص25

مع هذا احتفظت الجزائر بمبدأ التعاون الاقتصادي مع واشنطن، حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية كشريك تجاري رئيسي للجزائر باستحواذها على 24.4 بالمئة من التجارة الخارجية الجزائرية والملاحظ إن العلاقات الثنائية بين البلدين كانت توازن بين "المصلحة و المبدأ " .[1]

إن كل هذه الظروف و الأحداث التي مرت بها العلاقات بين البلدين تخللتها فترات فتور وانتعاش وبالتالي حدثت عدة انقطاعات خاصة خلال حربي 1967م و1973 م الذي وصلت إلى حد العلاقات بين الجزائر و واشنطن إلى غاية سنة 1970 م حين طلبت واشنطن من الجزائر التدخل لتحرير المساجين الأمريكيين لدى حركة تحرير جنوب الفيتنام، مع هذا لم يتغير المنظور السياسي الأمريكي للجزائر حتى بعد أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران سنة 1979م الذي لعبت فيه الجزائر دور الوسيط الناجح في تحرير الرهائن، بل أكثر من ذلك دعمت الولايات المتحدة الأمريكية موقف المغرب من الصحراء الغربية بإقرار حقه في مراقبتها وإدارتها هذا ما اعتبرته الجزائر خطوة لبسط سيادة المغرب على المنطقة ككل بمساعدة أمريكية .[2]

وإذا كانت التطورات الدولية التي فرضها النظام الدولي الجديد بعد سقوط المعسكر الشرقي قد أرست مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية لم تعد الجزائر بمنأى عن هذه المتغيرات، مادفعها إلى تبني رؤية جديدة تساير التطورات من خلال تنويع علاقات التعاون مع مختلف الشركاء وفق مبدأ تكريس براغماتية التعاون تخدم المصالح المشتركة، هذا المبدأ الذي كرسه مجئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم في الجزائر، فبعد أن كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية توصف بالمحتشمة لانحصارها في مستوى التعاون الطاقوي خلال عقود طويلة، تغير اتجاه هذه العلاقات إلى التعاون الأمني خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001م وبروز ظاهرة الإرهاب، والتي أدركت واشنطن حينها أن هذه الظاهرة عابرة للحدود وتقتضي التجنيد الدولي الكامل من أجل اجتثاثها .

لهذا فقد وضع صناع القرار الأمريكي الجزائر من بين الدول ذات الأهمية الإستراتيجية في مكافحة الإرهاب حسب التصريحات الأمريكية الرسمية المختلفة المنصبة في هذا الاتجاه من بينها ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش في الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إذ يحرص فيها ويشيد بالتعاون القائم بين البلدين في مجالات متعددة مثل: مكافحة الإرهاب

نبيل عزاب، كتاب حول العلاقات Montada.echoroukonline.com ،2013-03-02 ،12:22

[1] الجزائرية الأمريكية.

[2] نور الدين حشود،نفس المرجع سابق، ص 27

و التكوين القضائي والإصلاحات الاقتصادية، وهي التصريحات التي رددها السفراء الأمريكيون بالجزائر بدأ من"ريتشارد ريدمان" إلى السفير "دافيد بيرس": بالقول أن الجزائر تعد من شركائنا الأوائل في مكافحة الإرهاب.

هذا ما جعل العلاقات الجزائرية الأمريكية تشهد ديناميكية سياسية ونشاطات دبلوماسية مكثفة بداية من زيارة "روبرت موليير" رئيس مكتب التحقيق الفيدرالي الأمريكي، و"رونالد رامسفيلد " كاتب الدولة للدفاع، الذين حملوا رسائل تؤكد على الاهتمام الذي باتت توليه واشنطن للمنطقة المغاربية التي تنتمي إليها الجزائر .

تكمن أهمية العلاقات الإستراتيجية بيت واشنطن والجزائر في تأكيد السفير "دافيد بيرس" الذي أشار مؤخرا إلى أن استقرار الجزائر وازدهارها مهم جدا لاستقرار المنطقة كلها مضيفا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعاون مع الجزائر في محاربة الإرهاب والتطرف، وكذا في ترسيخ ثقافة التسامح والاعتدال، معربا عن أمله في أن تكون العلاقات الثنائية بين البلدين بمثابة "شراكة ديمقراطية " تخدم السلام و الازدهار و الاستقرار للبلدين[1] .

[1] نفس المرجع سابق، ص 40

المبحث الثاني: أحداث 11سبتمبر وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية الأمريكية

سارت العلاقات الجزائرية الأمريكية على نحو حسن مع بعض التوترات السطحية التي تلازمها، حيث كانت العلاقات جد حساسة باعتبارها تتأثر بالعديد من المتغيرات خاصة الدولية منها. ومن بين هذه المتغيرات أحداث 11سبتمبر 2001 . فما طبيعة هذه الأحداث؟ وكيف أثرت في سير العلاقات الثنائية؟

المطلب الاول: طبيعة أحداث 11سبتمبر

هل كان زلزال 11سبتمبر لحظة تحول وقطيعة في التاريخ، ونهاية حقبة كاملة، وبداية عهد جديد؟ أم مجرد هزة لا تأثير لها في العمق والجوهر؟ [1]

في يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001 تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لأسوء كارثة قومية في تاريخها عندما قامت مجموعة من الطائرات المدنية المختطفة بالاعتداء على رموز قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وإهانة القوة العظمى المهيمنة في عقر دارها وذلك عندما اخترقت هذه الطائرات الانتحارية برجي مركز التجارة العالمية بنيويورك ومقر وزارة الدفاع الأمريكية(البنتاغون) في واشنطن، والتي خلفت حالة من الذعر والرعب وانكسار لحالة الأمن والثقة التي كان ينعم بها الشعب الأمريكي.

تزعم الرواية الأمريكية الرسمية أن 19إرهابيا مسلما اختطفوا 4طائرات ركاب أمريكية أقلعت الأولى رحلة رقم11من مطار بوسطن شمال الساحل الشرقي للولايات المتحدة في الساعة 7:45 صباحا متوجهة إلى لوس أنجلس وقام خمسة إرهابيين مسلمين باختطاف الطائرة بواسطة سكاكين وحولوا المسار إلى نيويورك فاصطدمت بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي في الساعة 8:45 وأصابت الطوابق وانهار البرج على الساعة 10:28 ولم تجد السلطات الصندوق الأسود للطائرة، أما الطائرة الثانية رحلة رقم 175 متوجهة إلى لوس أنجلس وقام الإرهابيون بتحويل مسارها إلى نيويورك فاصطدمت الطائرة بالبرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي على الساعة9:05 وانهار البرج تماما على الساعة9:56.

[1] السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2004، ص23

أما الطائرة الثالثة رحلة رقم 77 أقلعت من مطار دالاس بواشنطن عند الساحل الشرقي في الساعة8:10 متوجهة إلى لوس أنجلس فتم تحويل مسارها من طرف المختطفين عائدين إلى واشنطن فاصطدمت إحدى واجهات البنتاغون في الساعة 9:39[1] وأعلن إداريو البنتاغون على أنها قنبلة فخرج الجميع وكان من بينهم وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد.[2] أما الطائرة الرابعة رحلة رقم 93 فقد أقلعت من مطار نيوارك في نيوجرسي على الساعة8:01 متوجهة إلى سان فرانسيسكو على الساحل الغربي، فتم تغيير مسارها من طرف الإرهابيين وسقطت الطائرة على إثرها فوق بنسلفانيا ووجدت السلطات الصندوق الأسود. وكانت حصيلة الهجمات ما يقارب من 3آلاف ضحية إضافة إلى الخسائر المادية.[3]

لقد أصابت هذه الاعتداءات الولايات المتحدة الأمريكية بالشلل المؤقت وأصبح الشعب الأمريكي في حالة من الذهول والرعب والخوف، ولكن سرعان ما أعلنت حالة طوارئ وبدأت إدارة الأزمة بتأمين حياة الرئيس الأمريكي وزعماء الكونغرس، ووضعت القوات الأمريكيةفي حالة تأهب قصوى كما أخلت الأمم المتحدة مقرها الرئيسي في نيويورك وتم تأجيل افتتاح الجمعية العامة للمرة الأولى في تاريخها.

وتوعد الرئيس الأمريكي جورج بوش بالانتقام المروع من الفاعلين، وعلى الرغم من ادعاءه لقلة المعلومات حول هذه الهجمات إلا أنه سارع في نشر أسماء الجناة وتمثلوا في: أسامة بن لادن وتنظيمه في أفغانستان، صدام حسين في العراق على أساس أنه ممول ومدعم للإرهاب، وفي غضون عدة أيام تم إعلان حرب عالمية ضد عدد من الدول يصل عددهم إلى 60 دولة مشجعة للإرهاب وهكذا كانت الرواية الأمريكية لمنفذي هجمات 11سبتمبر 2001.

وبعد مرور فترة على هذه الأحداث تعالت أصوات لمفكرين وباحثين غربيين ومسلمين، تكذب هذه الرواية الأمريكية وتعتبرها مجرد مسرحية درامية أو أكذوبة حمقاء اصطنعتها الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مخططاتها التوسعية في العالم العربي والإسلامي، وهناك من يراها قضية أمريكية داخلية بحتة، وهناك من يراها مؤامرة من تخطيط الموساد، والآخر يراها من تنفيذ وكالة الاستخبارات الأمريكية.[4]

[1] فاطمة لكعص، أحداث 11سنتمبر2001 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية.(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، غيرمنشورة، جامعة الجزائر، 2009) ص80

[2] مركز الدراسات الشرق الأوسط، الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب الحرب في أفغانستان2001 ، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، 2004.ص 19.

[3] فاطمة لكعص، مرجع سابق. ص81.

[4] المرجع سابق. ص83.

ففي مقابلة صحفية تمت مع الرئيس السابق للمخابرات الألمانية إيكهارت فرتباخ عن رؤيته عما حدث في نيويورك وواشنطن وتحليله لقدرة مجموعة صغيرة من تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن في صناعة هذه الأحداث الضخمة، استبعد أن يقوم بها أي تنظيم بل في رأيه لا يمكن أن تنفذه إلا دول متقدمة ومتطورة وقال بالحرف الواحد: هذه هجمات 11سبتمبركانت تحتاج إلى سنوات من التخطيط وحجمها يبين أنها نتيجة لأعمال تنظمها دول.[1]

يمكن تصنيف جل النماذج التحليلية التي قدمت لتحليل أحداث 11سبتمبر في ثلاث اتجاهات متمايزة:

فالاتجاه الأول اعتبر أحداث 11سبتمبر تكريسا نهائيا للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة، أي مشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية، الذي كان يحتاج إلى خطر خارجي يوفر له الغطاء الاستراتيجي والفاعلية الهجومية. ومن أبرز من ذهب إلى هذا الاتجاه رجل الأعمال الأمريكي الأشهر جورج سوروس الذي اعتبر أن الزلزال وفر لإدارة بوش فرصة تجسيد مشروعها الإمبراطوري للهيمنة ذي الخلفية الإيديولوجية المحافظة القائمة على ثلاث ركائز أساسية هي: التفوق العسكري، الأصولية الدينية، وأصولية السوق، ولقد استخدمت الإدارة الأمريكية الهزة النفسية الهائلة التي خلفها الحدث في صفوف الأمريكيين لتمرير أجندتها وتبرير مضاعفة الإنفاق العسكري وتكثيف التدخل العسكري في الخارج.

ومهما كانت أشكال وأنماط تجسيد هذه الهيمنة الأحادية في مستوى العلاقات الدولية، فإن السؤال الذي يطرح هو: إلى أي حد يمكن لظاهرة لا شكل لها، وثيقة الصلة بالعوامل المجتمعية والثقافية والأزمات المحلية والإقليمية أن تشكل عدوا استراتيجيا للقوة الدولية المهيمنة.[2]

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في اللجوء إلى براديغم الصراع الحضاري الذي كثر الحديث حوله بعد الأحداث، فإذا كان الإرهاب عدوا زئبقيا لا شكل ولا موقع له، فإن الحضارات كيانات ثقافية متجسدة في أمم ودول وتقاليد قيمية وسلوكية، ومع أن الكثير من المحللين والكتاب لا يذهب إلى حد اختزال الصراع الدائر راهنا في صدام الإسلام والحضارة الغربية المعاصرة، إلا أن هذه الخلفية حاضرة في الأذهان، حتى ولو سلكت مسارب ضيقة وخفية، مثل التركيز على بعض البلدان الإسلامية بعينها

[1] زبير سلطان قدوري، الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول2001.دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ، 2003. ص17.

[2] مرجع سابق.ص12

مثل المملكة العربية السعودية، باكستان، أو بعض المجموعات والألوان الإيديولوجية والسياسية(الأصولية الإسلامية). ومن ثم الصعوبة البالغة في الفصل بين الإرهاب والمجال الإسلامي في الخطاب الأمريكي.[1]

أما الاتجاه الثالث والذي له أشياعه الكثر في منطقتنا العربية الإسلامية فيرى في الحدث مبشرات نهاية الهيمنة الأمريكية، ومظهرا بارزا لضعف وهشاشة القوة المتحكمة في العالم، وبداية أفول هذه القوة.

ومن المفارقات المثيرة، أن مصدر هذه التصورات هو أساسا كتابات بعض المفكرين الأمريكيين، ولئن كانت هذه الصورة ترضي عواطفنا، إلا أنها مضللة وخاطئة، ولا تصمد أمام الحد الأدنى من التحليل الموضوعي المعمق. فمهما كانت نقاط الضعف في النظام الأمريكي فالمشهد الثابت في النظام العالمي هو تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في الرهان الاستراتيجي العالمي الموحد، والواقع أن زلزال 11سبتمبر ولد أزمة نظرية حادة طالت الفكر الاستراتيجي.

وكما يلاحظ غسان سلامة فإن أحداث 11سبتمبر فرضت تغيرات جوهرية على العقل الاستراتيجي الأمريكي لثلاثة أسباب أساسية:[2]

*انهيار نقطة ارتكاز الإستراتيجية الأمريكية المبنية على مفهوم التدخل وليس ثنائية الدفاع-الهجوم المألوفة، وغدا الإقليم الأمريكي كغيره من الأقاليم عرضة للاعتداء والهجوم.

*إذا كانت الولايات المتحدة قد تبوأت في السنوات الأخيرة الدور المحوري في ديناميكية العولمة فإنها ذاقت لأول مرة الجانب السلبي منها، وجوبهت بكل الأدوات والاكتشافات التي شكلت عناصر تفوقها من وسائل اتصال حديثة ونظم الكترونية مالية.

*لأول مرة تتحول الولايات المتحدة من دور الملجأ والعون إلى دور الضحية الذي يطلب العون من غيره من خلال فكرة التحالف الدولي ضد الإرهاب.

المطلب الثاني: انعكاسات أحداث 11سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية

[1] السيد ولد أباه، مرجع سابق. ص 13

[2] مرجع سابق. ص78

نظرًا لتزايد صور العنف التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينيات، وذلك بتنفيذ مشروعات إرهابية استهدفت الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع و أمنه للخطر و إيذاء الأشخاص وتعطيل و عرقلة القانون دليلا على عدم نجاعة كل التدابير الوقائية التي اتخذتها الجزائر، و أمام هذه الظروف غير العادية و المتمثلة في زيادة عدد الضحايا، ونظرًا لواجبات الدولة في الحفاظ على النظام العام ومواجهة الخطر.

حيث أصبح الاهتمام بمشكل الإرهاب الهاجس الأكبر لدى صانع القرار وكان منصبا حول القواعد الخلفية للإرهاب سواء تعلق الأمر بنشاط الجماعات الإرهابية أو بمصادر تمويلها، وكذا الدفاع عن وجهة نظر النظام الحاكم حول موضوع الإرهاب، وكانت أوروبا تمثل القواعد الخلفية الرئيسة للإرهاب، فقد اتخذت الجماعات المسلحة من بعض دول أوروبا قواعد للتدريب والتجنيد وجمع الأموال والترويج لمشاريعها وتبرير أعمالها، أما الدول العربية (ليبيا، السودان)تضاف إليها الدول التي تشهد تنامي الظاهرة(تونس -مصر)ورغم احتضانها لبعض الجماعات الإرهابية ودعمها لها فإنها لم تعتبر إلا قواعد خلفية ثانوية، وذلك لضعف التواصل بين الدول العربية والجزائر، وكما كانت الجزائر تواجه تجاهلا من قبل الطرف الأوروبي إضافة إلى حملته الشرسة على شرعية إدارة الأزمة من طرف النظام، وفرضه حصارا اقتصاديا من منطلق عدم التعامل مع النظام من جهة ومن جهة أخرى الخوف من تراكم الديون من جديد جراء أي تبادل تجاري، فان الجزائر فضلت التنسيق مع كل من تونس ومصر لأنهما كانتا تعانيان من الظاهرة نفسها، قصد التأثير على الدول العربية الداعمة للإرهاب أو قصد تطوير موقف تلك الدول التي لم تقتنع بطريقة إدارة الأزمة من طرف الأنظمة العربية التي تعاني من الظاهرة، وبتنسيق جهود هذه الدول والعمل في إطار جامعة الدول العربية استطاعت تطوير الموقف العربي لصالحها وتوج .بتوقيع اتفاقية حول التعاون لمكافحة الظاهرة، بالقاهرة يوم 25 أفريل 1998م إن وصول الجزائر إلى هذه النتيجة سوف يقوي من موقعها التفاوضي مع الطرف الأوروبي، إلا انه لم يؤد إلى تفهم أكثر للظاهرة إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية سوف يتطور الموقف من الظاهرة بشكل سريع جدا لصالح الجزائر.[1]

كان الموقف الرسمي الجزائري هو إدانة تلك الهجمات بشدة و اعتبرتها عملا إرهابيا يجب شجبه

[1] سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي. (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص دبلوماسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2010 م). ص97

و التنديد به و ذكرت الجزائر الدول الغربية بأنها كانت دائما تدعو إلى محاربة ظاهرة الإرهاب وتعهد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي التقى مرتين مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في 2001 علنا بتعاون حكومته الكامل مع حملة الائتلاف، شرط أن لا يتم الاعتداء على أية دولة حتى يتم إثبات ضلوعها في أعمال إرهابية. و في إطار هذا التعاون عززت الحكومة الجزائرية من اقتسامها للمعلومات مع الولايات المتحدة الأمريكية وعملت بنشاط مع الحكومات الأوروبية

و الحكومات الأخرى للقضاء على شبكات الدعم الإرهابية المرتبطة بالجماعات الجزائرية و التي يقع معظمها في أوروبا.وعلى سبيل المثال، أعلنت السلطات الجزائرية في شهر ابريل 2002 م إلقاء القبض على الهارب الدولي عبد المجيد داهوماني عندما حاول دخول البلاد مجددا .وهو شريك احمد رسام الذي خطط لهجوم فاشل على مطار لوس أنجلس الدولي في ديسمبر من عام 1999م وكلاهما من أصل جزائري.[1]

لكن بعد هذا وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م تلاشى تصور أوروبا أمام الضغط الأمريكي من أجل التعاون لمكافحة الظاهرة وحاجته للخبرة الجزائرية، والذي سوف يتقاطع مع بداية تخلص الجزائر من أزمتها، بحيث" أن هذه العمليات الإرهابية شكلت عاملا حاسما في تغيير التعامل الغربي مع الجزائر، حيث أصبحت أطروحاتها بخصوص الأبعاد الدولية تجد آذانا صاغية في مراكز صناعة القرار في العواصم الغربية، ومن منظور المصلحة القومية الجزائرية سرعت هذه الأحداث من التقارب العسكري بين الجزائر والغرب، ورفع هذا الأخير الحظر التسلحي المفروض عليها منذ مطلع التسعينات، أما على الصعيد الاقتصادي فهذه الأحداث جعلت أوروبا تستجيب للمطلب الجزائري بإدراج قضية الإرهاب في اتفاق الشراكة المتفاوض عليها بعد أن كانت ترفض ذلك" [2]

ومع بداية ظهور التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء،أقامت الجزائر مركزا لمحاربة الإرهاب وحققت من وراء ذلك هدفين: الأول هو إبعاد التد خل الأمريكي والغربي بصفة عامة الذي بات يلوح بتهديدات منطقة الساحل والصحراء، وبالتالي استعمالها كذريعة لإقامة قواعد عسكرية في هذه المنطقة مما يجعل الأمن القومي الجزائري مهددا من الجنوب، سواء كانت هذه القواعد على التراب الجزائري أو على تراب البلدان المجاورة، أما الهدف الثاني فهو توظيف هذا المركز

[1] فاطمة لكعص، مرجع سابق. ص 104

[2] سليم العايب، مرجع سابق. ص101

لخنق نشاط الجماعة الإرهابية الناشطة في الصحراء الجزائرية، أو ما يعرف بكتيبة الصحراء والأمر الثاني هو إبعاد شبح قيام قواعد أجنبية خصوصا بعد سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة نقل مركز قيادة القوات الإفريقية " أفريكوم "إلى إحدى دول الساحل والصحراء، بحيث الصحراء الجزائرية كانت من بين احد الخيارات، لأن الهدف الخفي للولايات المتحدة الأمريكية هو تأمين منابع النفط، وللاعتبارين المذكورين فإن الجزائر رفضت ذلك وهمست إلى جميع الدول الإفريقية بعدم قبول هذه القواعد على أراضيها، ثم دعمت طرح إنشاء قدرة إقليم شمال إفريقيا أحد أولويات القوة الإفريقية الجاهزة، وقد وجدت التحفز الليبي لذلك عاملا مشجعا.[1]

لم تجد المقاربة الأمريكية للأمن في إفريقيا التأييد الكافي من قبل الأفارقة، حيث لا تزال الإدارة الأمريكية تفكّر في إقامة قاعدة عسكرية في إفريقيا لاستكمال حلقات قياداتها العسكرية عبر العالم، دون سعيها إلى تعديل مقاربتها الأمنية بما يراعي مصالح الدول الأفريقية، التي تخشى على سيادتها من التواجد العسكريّ الأجنبيّ على أراضيها، ومن جهتها رفضت الجزائر بوضوح تام قبول استضافة قيادة الأركان الأمريكية "أفريكوم"، رغم أنّها حسب التوصيف الأمريكيّ تعتبر "دولة محورية" في القارة الأفريقية، ولها دور كبير في الحرب العالمية على الإرهاب، مع ذلك أكّد وزير الخارجية الجزائريّ السيد محمد بجاوي، رفض الجزائر الصريح للفكرة، قائلا: "**إنّ تضحيات الجزائر من أجل الانعتاق من الاستعمار الفرنسيّ، لا يتوافق مع قبولها إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها**"، ولم تفلح الزيارات الرسمية لكلّ من وزير الخارجية السابق كولن باول ووزير الدفاع الأسبق رونالد رامسفيلد وروبرت مويلر مدير مكتب التحقيقات الفدرالية الأمريكية (FBI) ووزيرة الخارجية السابقة كوندليزا رايس للجزائر في إقناع قيادتها السياسية بقبول هذا الطلب هو نفس الموقف الذي وجده الأمريكيون من قبل المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر، رغم أنّ الطلب الأمريكي قد قدّم في عدّة صيغ، منها: تقسيم جيش "الأفريكوم" على عدّة دول أفريقية بدل أن تكون في بلد واحد، على أن تكون مهام الأفريكوم ليست محاربة الإرهاب، بل مساعدة الأفارقة على محاربة الإرهاب، غير أنّ عنصر الثقة ظلّ مفقودا رغم تنوع الاقتراحات الخاصة بهذه القضية.[2]

[1] سليم العايب، مرجع سابق. ص144

[2] عصام بن الشيخ، خطة أمنية إقليمية لمواجهة تنظيم القاعدة في دول الساحل الإفريقي. محاضرات ألقيت على طلبة سنة رابعة علاقا ت دولية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.2011، ص16

ويعتبر إنشاء (الأفريكوم)خطوة حاسمة ودالة على رغبة أمريكية صارمة في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية وهو ما ترفضه رفضا صارما أغلب الدول المعنية .فقبل ذلك ساعدت الولايات المتحدة في إطار حربها على ما تطلق عليه الإرهاب، على تدريب فرق من جيوش دول الساحل على مكافحة الإرهاب، وذلك أولا في إطار ما يعرفPAN SAHEL INITIATIVE ثم بعد ذلك بمبادرة دول الساحل لمكافحة الإرهاب Saharan Counter – Terrorism Initiative TSCTI -Trans في إطار ما يعرف بمبادرة مكافحة الإرهاب ما بين الدول المطلة على الصحراء وهي المبادرة التي تم فيها إلحاق دول المغرب العربي، بالمبادرة السابقة التي كانت تظم فقط دول الحافة الجنوبية للصحراء.[1]

وكانت السيدة "ماري كارين ياتس" نائب قائد قيادة الأركان الأمريكية بأفريقيا، قد ردّت على مداخلة أحد نواب البرلمان الجزائري في ندوة عقدت بالجزائر سنة 2007، والذي تساءل عن: "سرّ ازدياد حدّة الأزمات في الدول التي توجد بها قواعد عسكرية أمريكية، وسبب تشكّل القناعة لدى الأمريكيّين بأنّ الأفارقة غير قادرين على ضمان أمنهم واستقرار بلدانهم بأنفسهم"، وقالت أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في تقديم الدعم والمساعدة في ظلّ الطلبات المتكررة للدول الأفريقية والتي تلحّ على تنظيم أنشطة التدريب والتكوين المشتركة مع الجيش الأمريكي، لكن ما دام الأفارقة يصرّون على الاضطلاع بقضاياهم الأمنية والدفاعية بأنفسهم، وفي إطار الإتحاد الأفريقي، بما في ذلك التصدّي لتنظيم القاعدة، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع إجبارهم على إشراكها في هذه العمليات. [2]

لقد ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطابا يوم 20 سبتمبر 2001 م أي بعد 9 أيام من الهجوم الإرهابي المدمر التي تعرضت لها الولايات المتحدة قال فيه" إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان لكنها لا تنتهي هناك حتى يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم، وحصارها وهزيمتها على كل امة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن ، إما إنكم معنا أو مع الإرهابيين فمن اليوم فصاعدا كل أمة تواصل إيواء الإرهاب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة نظاما

[1] قوي بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2012، ص7.
[2] عصام بن الشيخ، مرجع سابق. ص 17

معاديا .أغلقوا فورا و بصفة دائمة كل معسكر إرهابي،سلموا كل إرهابي، أعطوا الولايات المتحدة إمكانية الوصول الكامل إلى معسكرات الإرهاب و إلا فأنكم ستشاركونهم نفس المصير".[1]

فقبل بداية الحرب ضد أفغانستان، سعت الولايات المتحدة الأميركية لتشكيل تحالف دولي ضد ما تسميه " الإرهاب "، ضم كلا من أوروبا وروسيا و الصين و جيران أفغانستان، و هذا التحول في السياسة الأميركية لم يكن نابعا من تحرر الأنا الأميركية المتعالية و المتعجرفة من أنانيتها بل لأن واشنطن رأت أن لا خيار أمامها إلا أن تأخذ بعين الاعتبار وجود المحيط الدولي و عدم القفز و تجاوز المجتمع الدولي. [2]

واهتزت الفرضية الأمريكية التاريخية الخاصة بعلاقة الأمن بالحرية كمحور ارتكاز لأية سياسة أمريكية، حيث ارتدت هذه العلاقة الإشكالية ثوبا جديدا يتسق وطبيعة المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي والسياسات العالمية، ومن تطور السياسات الأمريكية على وجه خاص، وهي المرحلة التي تتسم ببروز دور الأبعاد الثقافية والحضارية كمحرك لهذه السياسات والتفاعلات .

وقد بدا منذ اللحظات الأولى التي أعقبت هذه الهجمات أن الإدارة الأمريكية تتجه نحو تعزيز سياساتها الأمنية الدفاعية ولو على حساب المساس بالمنظومة القيمية للمجتمع الأمريكي وتحديد الحريات المدنية والسياسية التي ظلت الولايات المتحدة تعتبرها مصدرا للنموذج الأمريكي العالمي.

حيث يقدم ريتشارد بيرل بخصوص مسألة التعاطي مع التهديد الإرهابي، طرحا دولاتيا واقعيا في إدراك مفهوم الأمن الأمريكي .ففي كتابه الذي ألفه بالاشتراك مع دافيد فروم الكاتب الأسبق لخطابات الرئيس بوش الابن حول " كيف الانتصار على الإرهاب"، يرى بيرل بأن خلق بيئة أمنية عالمية مستقرة وحرة لم يتأت بعد .وإذا حصل ذلك فسيتم عن طريق القوة العسكرية للجيش الأمريكي الذي سيعمل على حماية القيم الليبرالية العالمية .

لكن وعلى الرغم من أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد 11 سبتمبر، بنى تصوراته استنادا إلى مركزية الحرب على الإرهاب في الإستراتيجية الأمنية الجديدة، إلا أن هناك بعض الأصوات التي ترفض الإقرار بهذه المسلمة، ومن بينها ريتشارد هاس الذي يرى أن الحرب على الإرهاب لا تصلح لأن تكون الشغل الشاغل للإستراتيجية الأميركية، حيث أن تلك الحرب ليست لها ساحة محددة أو

1 فاطمة لكعص، مرجع سابق. ص122

2 توفيق المديني، التوليتارية والحرب على الإرهاب. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003.ص232.

نقطة بداية ولا هي كالحروب التقليدية، حيث أنه يشبه هذه الحرب وكأنها الحرب على الأوبئة التي لا تنتهي بحكم إستحالة القضاء عليها.[1]

[1] خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر.(مذكرةمقدمة لنيل شهادة ماجستير في الدراسات الإستراتيجية،غير منشورة، جامعة باتنة، 2007 م)ص137

خلاصة:

ما يمكن استنتاجه عن كرونولوجيا العلاقات الجزائرية الأمريكية هو أن هذه العلاقات كانت علاقات محتشمة في البداية في المجال الاقتصادي والثقافي، لتأتي بعدها أحداث 11 سبتمبر 2001 لتعطي دفعة جديدة للعلاقات الثنائية بين البلدين و تعزز فرص التعاون الثنائي لتشمل قمة التعاون الأمني.

الفصل الثاني: محددات البيئة القرارية الخارجية الأمريكية والجزائرية

المبحث الأول:محددات صنع القرار الخارجي الأمريكي

المطلب1: متغيرات البيئة الداخلية

المطلب2: متغيرا ت البيئة الخارجية

المطلب3:متغيرات البيئة السيكولوجية

المبحث الثاني: محددات صنع القرار الخارجي الجزائري

المطلب1: متغيرات البيئة الداخلية

المطلب2: متغيرا ت البيئة الخارجية

المطلب3:متغيرات البيئة السيكولوجية

.

الفصل الثاني: محددات البيئة القرارية الخارجية الجزائرية و الأمريكية

تعتبر سياسة الدول الخارجية محصلة لتفاعل العديد من العناصر التي تساهم في تحديد أبعادها، وتتمثل هذه العناصر في ما أسماه البعض بالمسببات المختلفة التي تحدد نوعية إمكانيات إحدى الدول والتي تؤثر سلبا أو إيجابا في سلوكها السياسي الخارجي، وقد تختلف هذه المسببات من دولة لأخرى من دولة بحرية إلى دولة برية.

فما هي أبرز هذه المحددات؟ وكيف تم توظيفها في رسم القرار السياسي الخارجي؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ستكون موضوع الفصل الموالي والمعنون بمحددات البيئة القرارية الخارجية الأمريكية والجزائرية والذي سيعالج من خلال مبحثين:
المبحث الأول محددات صنع القرار الخارجي الأمريكي أما المبحث الثاني فتناول محددات صنع القرار الخارجي الجزائري.

الفصل الثاني: محددات البيئة القرارية الخارجية الأمريكية الجزائرية

تعتبر سياسة الدول الخارجية محصلة لتفاعل العديد من العناصر التي تساهم في تحديد أبعادها وتتمثل هذه العناصر في ما أسماه البعض بالمسببات المختلفة التي تحدد نوعية إمكانيات إحدى الدول والتي تؤثر سلبا أو إيجابا في سلوكها السياسي الخارجي، وقد تختلف هذه المسببات من دولة لأخرى من دولة بحرية إلى دولة برية.

فما هي أبرز هذه المحددات؟ وكيف تم توظيفها في رسم القرار السياسي الخارجي؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ستكون موضوع الفصل الموالي والمعنون بمحددات البيئة القرارية الخارجية الأمريكية والجزائرية والذي سيعالج من خلال مبحثين:

المبحث الأول محددات صنع القرار الخارجي الأمريكي أما المبحث الثاني فتناول محددات صنع القرار الخارجي الجزائري.

المبحث الأول: محددات صنع القرار الخارجي الأمريكي

إن دراسة صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتبر عملية معقدة، وهذا لجملة من الأسباب لعل أهمها يعود للجذور التاريخية التي بني عليها النظام السياسي الأمريكي، وهكذا فإن العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية متنوعة ومتداخلة ومن الصعب حصرها لحجم وأهمية السياسة الخارجية الأمريكية على المسرح الدولي، وهي ترتبط أساسا ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات وبيئة خارجية تعرف انخراطا كبيرا للسياسة الأمريكية. بالإضافة إلى بيئة نفسية تتعلق بتأثير السمات المميزة لشخصية صاحب القرار.

وعند دراسة السياسة الخارجية الأمريكية يلاحظ للباحث تغيرات تطرأ عليها بين الانعزال والتدخل ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

فترات التدخل	فترات العزلة
1871 – 1844	1798 - 1776
1919 – 1891	1824 – 1798
1968 – 1940	1891 – 1871
1989– 1968	1940 – 1919
1989	

جدول يبين تطور السياسة الخارجية الأمريكية مابين1844-1989[1]

[1] رياض مزيان،الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص علاقات دولية،جامعة باتنة،2005)ص

المطلب الأول : متغيرات البيئة الداخلية لصنع القرار الأمريكي

القوة الأمريكية: إن مظاهر بروز القوة الأمريكية كان ابتداءا من النصف الثاني من القرن 19 حيث بدأ النمو الاقتصادي والصناعي المستدام، محققة متوسط نسبة نمو بلغ 5 بالمئة وقد مست هذه الزيادة النوعية مختلفة القطاعات الزراعية والصناعية، وأصبح هذا التقدم عامل جذب مهم للأوربيين خاصة.[1]

كما خصصت الولايات المتحدة الأمريكية 1بالمئة من الأموال المتوفرة عندها للدفاع حيث كان عدد الجنود لا يتعدى 25 ألف جندي. ويعود ضعف الإنفاق العسكري الأمريكي إلى سياسة العزلة التي ظلت تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الخصائص الثابتة المساهمة في القوة الأمريكية هو وفرتها على موارد طبيعية ضخمة ومتنوعة (حديد–فحم–بترول) وشريط ساحلي كبير لوقوعها بين المحيطين الأطلسي والهادي.

ومع نهاية الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية أحادية، وذلك لتوفرها على كل مظاهر القدرة المتاحة، فعسكريا: زاد الإنفاق بشكل مضطرد لينتقل من 232مليار دولار إلى 400مليار دولار في سنة 2003 م كما تتوفر الولايات المتحدة على أحدث وأضخم حاملات الطائرات وأسلحتها هي الأحدث تكنولوجيا، وللولايات المتحدة قواعد عسكرية في 40 بلد عبر العالم. أما اقتصاديا فقد أضحى الاقتصاد الأمريكي سنة 2003 م يساوي مجموع اقتصاديات اليابان، بريطانيا وألمانيا وعدد سكان الولايات المتحدة أقل من 5بالمئة من سكان العالم وتستهلك حوالي 27بالمئة من إنتاج النفط العالمي.

أما سياسيا فالولايات المتحدة تعتبر من أعرق الديمقراطيات وهذا ما أسس لاستقرار سياسي دائم.

وتتميز الثقافة الأمريكية بامتدادها العالمي وذلك من خلال شركات إنتاج الأفلام ومن خلال وسائل الإعلام وهذا ما ساعد على توسيع قوتها الناعمة، ويقول ايبار فيدرين:"إن تفوق الولايات المتحدة اليوم يمتد إلى الاقتصاد والعملة والمجالات العسكرية وطراز الحياة واللغة والمنتجات الثقافية الأخرى التي تغرق العالم وتشكل الفكر وتفتن حتى أعداء الولايات المتحدة بجاذبية آسرة" .[2]

مصادر القوة	القيمة العددية
المساحة	9.269 مليون كلم2

[1] ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008 م) ص42.

[2] ميلود العطري، مرجع سابق. ص43

عدد السكان	276 مليون نسمة
نسبة المتعلمين	97بالمئة
عدد الرؤوس النووية	12070
ميزانية الدفاع	288.8مليار دولار
عدد المجندين	1371500
إجمالي الناتج المحلي	9255مليار دولار
الصادرات التكنولوجية العالمية	637مليار دولار
	570.5 مليار دولار

مصادر القوة الأمريكية(إحصائيات نهاية التسعينات)

الكونغرس: هو جهاز تشريعي ذو مجلسين يضم 35 عضوا في مجلس النواب و100 عضو في مجلس الشيوخ وينتخب أعضاء مجلس النواب بواسطة المناطق الانتخابية في ولاياتهم بواقع ممثل واحد عن كل منطقة، فكلما كبر حجم سكان الولاية زاد عدد ممثليها في مجلس النواب. [1]

في المادة الأولى الفقرة الثامنة منح الدستور للكونغرس على وجه التخصيص 27 سلطة مختلفة، وبالإضافة إلى ذلك، خولته المادة الرابعة سلطة قبول ولايات جديدة في الاتحاد، كما خوله التعديل السادس عشر سلطة تحصيل الضرائب الفدرالية على الدخل.

كما منح الدستور للكونغرس السلطة المطلقة لإعلان الحرب، فمنذ حرب فيتنام أضحى لدى الكونغرس حساسية خاصة إزاء الاغتصاب الرئاسي لسلطة إعلان الحرب طالبا قدر أكبر من الإسهام في قرارات الحرب. [2]

وتظل وظيفة المراقبة أو تقصي الحقائق إحدى المسؤوليات الأساسية التي يضطلع بها الكونغرس، فمن خلال لجان الاستماع يطلع الكونغرس الشعب على مشاكل المجتمع الأمريكي ويقوم أيضا بمراقبة الإدارات والوكالات التنفيذية.

وخلاصة القول أنه في غضون معظم القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان الكونغرس هو الفرع الفعال والمسيطر في الحكومة الفدرالية، غير أن رؤساء كثر تولوا زمام المبادرة تدريجيا حتى أصبحت الرئاسة محور الحياة السياسية الأمريكية، وربما تدهورت مكانة الكونغرس إلى أدنى مستوى لها في أواخر الستينيات

[1] لأري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.(ترجمة :جابر سعيد عوض).القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة، ص154.
[2] نفس المرجع سابق. ص154

والسبعينيات ومع ذلك كان الكونغرس مصدرا رئيسيا للتغيير السياسي في المجتمع الأمريكي لأكثر من قرنين من الزمن، ومن المؤكد أنه سوف يستمر في أداء وظيفة مماثلة في القرن الواحد والعشرين ولم لا.[1]

مجلس الأمن القومي: أنشئ هذا المجلس في عام 1948 بهدف تقديم النصح للرئيس فيما يتعلق بتكامل السياسات الداخلية والخارجية والعسكرية المتصلة بالأمن القومي، ويتطلب القانون أن يضم المجلس في عضويته الرئيس ونائب الرئيس، ووزيري الخارجية والدفاع، كما يعتبر كل من مدير وكالة المخابرات المركزية ورئيس هيئة الأركان المشتركة من بين الأعضاء المشاركين الهامين أيضا في هذا المجلس. ولقد أصبح مستشار الأمن القومي في ظل الإدارات الأخيرة عضوا مؤثرا سواءا أكان هنري كيسنجر في ظل إدارة نيكسون أو زبيجنيو برجينسكي في ظل إدارة كارتر.[2]

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية: تأسست وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عام 1947 حيث وجدت لتحقيق ثلاث وظائف رئيسية تتمثل في: [3]

- جمع المعلومات السرية عن الدول الأخرى وتقييمها.
- التدخل السياسي السري وعمليات الحرب النفسية في المناطق الأجنبية.
- عمليات الاستخبارات المضادة فيما وراء البحار.

ولا بد للتأكيد، أن وكالة المخابرات كان لها الدور البارز في السياسة الخارجية الأمريكية، يكفي أن نذكر بعض الشواهد على ذلك، منها ما جاء في مذكرات ايدغار هوفر المدير السابق لـ CIA والذي أكد كيفية اختراق الأخيرة لمواقع النجوم الكوبية وقيامها بتنفيذ عمليات عسكرية ضد النظام السياسي في كوبا وكيفية انتهاء غزو الجزيرة بالفشل، إلا أن الوكالة لها الدور الحاسم في كشف منصات صواريخ نووية سوفييتية في كوبا، وهذا يعني أن الوكالة في مستهل الستينات من القرن العشرين كانت أداة رئيسة في تنفيذ سياسة الدومينو والقائمة على مساندة الأنظمة المناهضة للشيوعية.[4]

وتجدر الإشارة هنا إلى جون أونيل، المنسق السابق لمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، والذي أصبح المسؤول الثاني لمكاتب FBA والمكلف بالأمن القومي الذي كان دائما المتمرد في عالم تتقدم فيه الإدارة على الفعل.

[1] نفس مرجع سابق. ص 170
[2] لآري إلوينز، المرجع سابق. ص 188
[3] قسم الدراسات والأبحاث الأكاديمية، السياسة الخارجية. الدنمارك :الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، 2007.ص10.
[4] أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية -الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا. بغداد :زهران للنشر، 2011، ص582

ولكونه مكلفا بمجمل التحقيقات مع منظمة القاعدة فقد سبق له أن دخل اليمن ضمن خطة ضرب الإعاقة التي يبديها موقف الدبلوماسيين الأمريكان، وأدى هذا الأمر، إلى تباين وجهات النظر بين وزارة الخارجية الأمريكية ومحققي هيئة مكاتب FBA ومن المؤكد أن كيسنجر ومن خلال مراقبته السلوك السياسي الخارجي للوكالة كان قد أدرك دورها في حرب فيتنام ومدى تورطها فيها بسبب معلومات خاطئة من قبلها وهذا ما أشار إليه ماكس سكايدمور، وقد تكرر هذا الإخفاق من قبل الوكالة عندما واجه كارتر أزمة الرهائن الأمريكان في إيران بناء على معلومات خاطئة من الوكالة في المجال الاقتصادي والسياسي في إيران على عهد الشاه، واعتمدت عليها لتنفيذ عملية إنزال جوي لإنقاذ الرهائن. وإخفاق المحاولة على الرغم من تعاون 70 شخصا محترفا معها في هذا المجال.[1]

أدلى كيسنجر في شهادة له أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ في أيلول1973م يمكنني القول أن الفكرة القائلة أن هذا العمل هو غير اعتيادي، أما فيما إذا كان يعد غير قانوني، بكل سهولة لم تخطر ببالي أبدا، كما أنني وحسب معرفتي لا أعلم فيما إذا كان هذا العمل قد قامت به الإدارات السابقة.

وسائل الإعلام: يعتبر الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية قوة هامة التأثير في كل من جوهر السياسة القومية والعملية التي تصاغ بها لا سيما في مجال السياسات الخارجية ذلك أن تأثير وسائل الإعلام كظاهرة مستقلة أمريكية شهد العديد من التغيرات العميقة في مجال الإعلام الدولي وذلك من خلال الطريقة التي تسير بها هذه الأجهزة الإعلامية والمنظمات الإخبارية أعمالها على المستوى الدولي والذي كان أكثر بروزا في علاقة وسائل الإعلام بالنظام الأمريكي وعلاقة كل منهما بالحكومات الوطنية في أنحاء العالم.

حيث أصبحت الوسائل الإعلامية الأمريكية تعتبر بصورة متزايدة في الخارج نموذجا تحاول باقي الدول محاكاته للتغلب على القيود المفروضة عليهم، فكانت بذلك وسائل الإعلام الأمريكية ظاهرة قد برزت في السنوات الأخيرة كعامل هام يتجاوز الحدود القومية بمحض إرادتها.[2]

أدى استقلال الأجهزة الإعلامية عن الهيئة الدستورية، إلى ارتباط الإعلام بالنظام السياسي الأمريكي ارتباطا وثيقا سمح بدخول العملية الإعلامية في عملية اتخاذ القرار الأمريكي بصورة غير رسمية جعل منها الطرف الداعم للحكومة في مجال السياسة الخارجية.

لقد حصل تركيز إعلامي شديد على السياسة الخارجية الأمريكية في مجال العلاقات الدولية لا سيما بعد أحداث11 سبتمبر وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب.

[1] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق. ص584.

[2] منيرة بودردابن، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية.(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة ، 2008 م) ص134

ونتيجة لوجود قناعة بهيمنة الإعلام المرئي الأمريكي على باقي دول العالم قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق قناة الحرة التلفزيونية في فبراير2004 وذلك في إطار أوضاع تميزت بتفوق قنوات عربية كالجزيرة وبثها لرسائل مضادة للتوجهات الأمريكية، لذلك نجد أن الإعلام الأمريكي يلعب دور الوسيط بين الحكومات في مجال السياسة الخارجية، وهذا ما أعطى لها الحق بأن تكون أداة لتحقيق أهداف وأولويات السياسة الخارجية لا سيما في مجال التفاوض والعلاقات الدبلوماسية.

مراكز الفكر والرأيTHINK THANK: تعرف مراكز الفكر والرأي بأنها مراكز للتحليلات حول المسائل العامة والهامة وهي تعمل في شكل منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص.[1]

وقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المراكز الأهمية الكبرى، حيث أصبحت تتمتع بمكانة واسعة في السياسة الخارجية الأمريكية، ويظهر دور مراكز الفكر والرأي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال النقاط التالية:

*توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث تسعى إلى تغيير الطريقة التي ينظر بها صانعو السياسة الخارجية إلى العالم والاستجابة لها.

*سد هوة الاختلاف وذلك من خلال لعب دور هام في السياسة الخارجية عن طريق رعايتها للحوارات

*إشراك المواطن الأمريكي في إستراتيجية الدبلوماسية الأمريكية والسياسة الخارجية، وخاصة مع تسارع وتيرة العولمة وضرورة التواصل مع الجمهور ولهذا أصبح للمواطن العادي حصة متنامية في السياسة الخارجية الأمريكية.

عنصر الدين: على الرغم من تبني النظام السياسي لمبدأ الفصل بين الدين والدولة، إلا أن الملاحظ أن الدين لعب ومازال يلعب دورا هاما في السياسة الأمريكية، ويظهر ذلك من خلال النزعة القوية لأفراد المجتمع الأمريكي إلى الانتماء إلى عضوية الكنائس والمنظمات الدينية لما لهذه الأخيرة من دور في مجال السياسة الخارجية، لذلك فإن الدين أصبح يلعب دورا محوريا في سياسات الإدارة الأمريكية من خلال بعث الحماس لدى الناشطين السياسيين طوال التاريخ الأمريكي بدءا بالبيورينان أو الطهورين مرورا بالثورة الأمريكية وحركات إلغاء الرق والنضال من أجل الحقوق المدنية.[2]

[1] منيرة بودردابن، مرجع سابق. ص139

[2] مرجع سابق، ص159

فقد استخدم الرئيس كلينتون في خطابه الافتتاحي سنة 1997 م استعارة مكنية من التوراة حينما قال: استرشادا بالرؤية القديمة لأرض الميعاد، فلنوجه أبصارنا اليوم إلى أرض ميعاد جديدة. فقد اعتمد الرؤساء الأمريكيون بدءا بجورج واشنطن فصاعدا على الحس الديني ليس للتأثير على عقول أبناء الشعب فحسب، بل على أفئدتهم أيضا لتأييد الأهداف الرئاسية.[1]

كما أكد الاصلاح الدستوري الأول والرابع عشر على أهمية الحرية الدينية التي هي جزء من حرية التعبير والتفكير. لكن الموقف العام من الدين في أميركا هو موقف فضفاض. فعلى الرغم من التأكيد على حرية المعتقد والتعبير والتفكير وعلى ضرورة فصل الدين عن السياسة فإن المعطيات تؤكد على أن هذا الفصل ليس فصلا كاملاً، والعلاقة بين الكنيسة والسلطة هي علاقة ود وليست علاقة خصام.[2]

اللوبي الإسرائيلي وجماعات المصالح: تلعب جماعات المصالح في الولايات المتحدة دورا مهما وكبيرا في صنع السياسة الخارجية، وبالرغم من التأثير السياسي لجماعات الضغط فإن صناع القرار يدركون فاعلية هذه الجماعات ومن ثم فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها. ويعد اللوبي الصهيوني أبرز مثال على ذلك ويكمن التفسير في قوة اللوبي الإسرائيلي الذي ليس له مثيل، فلولا مقدرة هذا اللوبي على معالجة النظام السياسي الأمريكي، لكانت العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة أقل حميمية مما هي عليه اليوم.[3] فماهو اللوبي؟

يقول الأستاذ جون ميرشايمر والأستاذ والت في بحثهما المنشور في أواخر مارس 2006 م والذي أحدث ثورة في المجتمع الأمريكي وأظهر قوة اللوبي الإسرائيلي من خلال التعسف الذي لحق بالباحثين.

إننا نستعمل تعبير اللوبي كاختصار مريح للتعبير عن التحالف الفضفاض بين الأفراد والمنظمات التي تعمل بنشاط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه موال لإسرائيل وليس المقصود من استعمالنا لهذا التعبير الإيحاء بأن اللوبي هو حركة موحدة ذات قيادة مركزية، أو أن الأفراد ضمنه لا يختلفون على قضايا معينة.

يتكون جوهر اللوبي من يهود أمريكيون يبذلون جهدا كبيرا في حياتهم اليومية من أجل ثني السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تدعم مصالح إسرائيل بحيث تدعم مصالح إسرائيل وتتجاوز نشاطاتهم مجرد التصويت للمرشحين الموالين لإسرائيل؛ إن الدعامة الأساسية لفاعلية اللوبي الإسرائيلي هي تأثيره على الكونغرس

[1] مايكل كوربت و جوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة. (تر: عصام فايز و ناصف وصفي). الأردن: مكتبة الشروق، 2001.ص8.
[3] السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية قراءة نقدية في المنطلقات الفكرية. نقلا من موقع
www.alriyadh.com
[3]Stephen walt.the Israel lobby and us foreign policy .madbouly books shop .2007.p15

الأمريكي، حيث إسرائيل محصنة فعليا ضد النقد، وهذا بحد ذاته وضع مميز، لأن الكونغرس غالبا ما يشعر بالتحفظ تجاه القضايا المثيرة للجدل حولها. [1]

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية لصنع القرار الأمريكي

تشمل البيئة الخارجية العناصر و المتغيرات الواقعة خارج الحدود القطرية للدولة و تتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى منظمات دولية و شركات اقتصادية و تجارية عابرة للقارات .. بصفة عامة تلك التغيرات الواقعة خارج محيط الدولة و التي تؤثر على صنع السياسة الخارجية للدولة.

من منطلق أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان و الرابعة من حيث المساحة؛ أي ما يغطي نصف مساحة القارة الأمريكية , بمساحة تعادل 9809430 كم^2 و بتعداد سكاني يفوق 315 مليون نسمة كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من الدول الجديدة التي تملك ثروات ومواد أولية هائلة كاحتياط؛ و منذ الحرب العالمية الثانية خرجت الولايات المتحدة منها كمستفيد إذ تعدت حجم المكاسب الـ 11 مليار دولار كعائدات من تجارة الأسلحة لدول أوروبا المتناحرة، ومن ذاك الحين أصبحت على رأس الدول الاقتصادية وتمثل الاقتصاد الأول في العالم .. نجد أن هذه المقومات جعلتها من أقوى الدول في العالم .

إلى جانب ذلك فهي ذات مقعد دائم في هيئة الأمم المتحدة و ذات تأثير قوي على هذه الهيئة إلى جانب عضويتها البارزة في العديد من المنظمات و المؤسسات الدولية الأخرى كصندوق النقد لدولي و البنك العالمي ناهيك عن المنظمات الغير حكومية الأخرى و الشركات المتعددة الجنسيات ... الخ

و بما أن المنظمات الدولية أصبحت تمثل أحد الفواعل في النظام الدولي الذي تلعب فيه دورا هاما ؛ فان عملية صنع السياسة الخارجية تبقى تتأثر بهذه الأخيرة , فعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى قرار دولي بشأن التدخل في العراق لكن هيئة الأمم المتحدة أحجمت على ذلك ما جعل التدخل الأمريكي في العراق يفتقر إلى الشرعية الدولية و غير مبرر.

المطلب الثالث : متغيرات البيئة السيكولوجية

[1] Ibid.p35.

على اعتبار أن الفهم الدقيق للبيئة السيكولوجية لصناع القرار يؤدي إلى فهم دقيق لعملية صنع القرار الخارجي، إذ تمثل البيئة السيكولوجية المنفذ الأهم لمعرفة الخلفيات والدوافع الكامنة حول القرار المتخذ فالرئيس الأمريكي يتمتع بمكانة فائقة في عملية صنع القرار، فهو يمثل رمز وحدة الأمة وحامي الحدود.

وفي هذا الصدد سنورد نفسية الرئيس بوش الذي عايش أحداث 11 سبتمبر 2001 م والرئيس باراك أوباما.

البيئة السيكولوجية للرئيس جورج بوش:

ولد الرئيس جورج بوش في نيوهافين بولاية كونتيكت في 6جويلية1946 م والده الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وحفيد السيناتور بريسكوت بوش وابن العم الثالث عشر لملكة بريطانيا إليزابيث، أما أعمامه فقد كانوا ولا يزالوا أصحاب نفوذ على الصعيد المالي. ولذلك يمكن تصور المكانة الاجتماعية والبيئة العائلية التي ينتمي إليها الرئيس جورج بوش والتي ساعدت وبشكل فعال في بلورة نمط الشخصية التي تطمح لبلوغ مراتب مرموقة في المجال. [1]

تناولت عدة دراسات مسألة تعاطي بوش للمواد الكحولية وإدمانه على مادة الكوكايين وهذا الإدمان لازمه حتى سن الأربعين، كما عرف عن بوش أنه رجلا صاحب مؤهلات وميزات لكن لا تؤهله لرئاسة دولة تقف على قمة العالم.

يصنف الرئيس جورج بوش في خانة الفاعل السلبي لذلك نجده لا يتحكم في ردود أفعاله، ومع أنه يملك طاقة شخصية عالية إلا أنها تبقى موجهة في كفاح عمل قهري، ومن هنا يظهر عجزه في تحمل الاحباطات، لقد عاش الرئيس جورج بوش مع عقدة الولد البكر الذي لم يصبه النجاح في كنف أم تتمتع بشخصية قوية، وأب كتوم يختلف عنه كثيرا إلا أنه لامع في عمله.

تحصل جورج بوش على شهادتين من جامعة بيل، وهارفارد، ولكنه ليس مثقف ولا يحب التعقيد وغالبا ما تستند محاجاته على يقينيات أخلاقية، وإيمانه بالحرية بسبب دخوله ودراسته في الكنيسة في صغره.

كان بوش يؤمن بنموذجي تشرشل وإيزنهاور باعتبارهما قائدان عسكريان .[2]

ومن هذا المنطلق نجد أن جورج بوش يريد تحقيق ما لم يستطع والده عام 1992 م تحقيقه في بغداد فإن كانت جيوش أبيه توقفت عند أبواب البصرة فإن جورج بوش الابن استطاع أن يقبض على صدام.

البيئة السيكولوجية للرئيس باراك أوباما:

[1] إبراهيم بن دايخة، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2008) ص83

[2] ـــــــــــ ، التحليل النفسي للرؤساء mostakbaliat.Com/،link51.html www.mostakbalia.Com.

ولد أوباما من أبوين مسلمين، تدعى أمه ستالني دونهام أما أبوه فيدعى حسين أوباما الذي كان يرعى الغنم في صغره، التقى والداه في صف لتعليم اللغة الروسية في جامعة هاواي، ودارت أحداث اللقاء الذي أصبح مثيرا من حيث إنتاجه لرئيس أمريكي.[1]

ربته والدته أفضل ما يكون، وكانت تحرص على تعلمه اللغة الانجليزية أيام تواجدهما في اندونيسيا.

يقول الإعلام اليهودي أن الرئيس باراك أوباما إفريقي الأصل وذلك بالنظر إلى الشكل ذات اللون الأسمر القريب إلى قلوب الأفارقة مما سيجعل من أوباما الرجل الذي يستطيع أن ينقل الولايات المتحدة الأمريكية إلى إفريقيا من خلال بناء مستوطنات في الأراضي الإفريقية، كان أوباما الرجل الذي يلهب الأمنيات ويحاول تحقيق الأحلام وذلك بنبرات صوته، وجعل الشعار النموذجي في كلماته مفتاحا سحريا إنه شعار yes we Can الشعار الذي أصبح بداية لنسيج الواقعية في شعبه.[2]

ويعتبر الرئيس أوباما واقعيا لدرجة أنه بنى سياسة الولايات المتحدة على نظرة واقعية وهي نظرة ذات تقاليد عريقة في الدبلوماسية، [3]فعلق عليه الرئيس الكوبي السابق فيدال كاسترو بقوله "إن أوباما أذكى وأكثر ثقافة وهدوءا من منافسة العجوز المولع بالقتال والحرب"، أما الرئيس الفنزويلي السابق هوجو شافيز فقال فيه "عندما نصف أوباما نقول إنه رجل يضئ بارقة أمل في الأفق السياسي والعالمي"

بدأ الرئيس الأمريكي باراك أوباما منذ بدأ حملته الانتخابية وحتى وصوله إلى البيت الأبيض بإعادة الانضباط للسياسة الخارجية الأمريكية، وكان واضحا أنه سيسعى جاهدا للاستفادة من أخطاء سلفه جورج بوش، وكان أول ما قام به هو إعادة النظام لمؤسسات صنع السياسة الخارجية. [4]

المبحث الثاني: محددات صنع القرار الخارجي الجزائري

تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات، يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها، وكذا قدراتها العسكرية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع والنسق الدولي الذي تنسج فيه، ونعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية، ونعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.[5]

المطلب الاول: متغيرات البيئة الداخلية لصنع القرار الجزائري

[1] محمد أبو الوفا، أوباما ونهاية أمريكا.مصر: هاني مدبولي، 2009، ص51.
[2] نفس المرجع سابق، ص52.
[3] أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص124
[4] نفس المرجع السابق، ص127
[5] سليم العايب، المرجع السابق، ص14

الموقع الجغرافي:

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها، آثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد .وبالعكس، فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية– في أغلب الحالات -إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها،كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة.

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و 12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و 37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع :إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية تحدها سبع دول مجاورة، هذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا .وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة1200كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي" وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، فقد كان أحد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي، هو تضاريس فارس الوعرة.[1]

المحدد الاقتصادي:

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، فالموارد الطبيعية تعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول وهي مصادر الطاقة كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية والمعادن الخام كالحديد الخام، القصدير والبوكسيت والموارد الغذائية كالقمح والذرة والموارد الزراعية كالقطن والجوت.

[1] سليم العايب، مرجع سابق. ص24.25

والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية ، والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط" وهو بطبيعته قابل للنفاد، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام.

إلا أن وزير المالية السابق كريم جودي أكد في أحد لقاءاته الصحفية بواشنطن أنه على الرغم من انخفاض الأسعار العالمية للنفط و قلة المداخيل البترولية إلا أنها قادرة على التمويل والاستثمارات خارجيا. [1]

الرأي العام:

عبر السنوات يطرح العلماء هذا التساؤل: ماهو الدور الذي يمكن أن يلعبه الرأي العام في عملية صنع القرار؟ وعلى الرغم من وفرة الدراسات والاقتناع بوجود هذا الدور فإنه نظرا لطبيعة الرأي العام وطبيعة القضايا التي يلتف حولها واختلاف نماذج صنع القرار لم نعثر على تصنيف جامع مانع لهذا الدور.

إلا أنه يمكن القول أن الرأي العام لا يتدخل في التفاصيل الدقيقة لعملية صنع القرار ولكنه يضع الإطار العام الذي يتحرك داخله صانعو القرار، من ناحية أخرى تمثل استجابة الرأي العام للقرار الحاسم المؤثر ليس فقط في شرعية القرار الحالي بل القرارات التالية له.2

حيث تزداد قيمة الرأي العام في صنع القرار يوما بعد يوم، وتعود للأسباب التالية: 3

- المشاركة الحقيقية للرأي العام في صنع القرار، هي المظهر الأهم للتعبير عن الممارسة الديمقراطية في المجتمع.
- أهمية الرأي العام تكمن في ذاته أولا، وأهمية دوره في صنع القرار ثانيا، وأن هذا وذاك هو جوهر النظرية والممارسة الديمقراطية المعاصرة.
- إن مشاركة الرأي العام في صنع القرار يجب النظر إليها على أنها غاية في ذاتها، فضلا على أنها وسيلة لتحقيق الانتماء الوطني والرشد في صناعة القرارات.

[1] ـــــــــ الجزائر تتوفر على قدرات مالية لتجسيد برنامج الإنعاش، جريدة الشعب. الجزائر العدد14867، 28 أفريل 2009، ص9.
[2] إبراهيم حمادة بسيوني،الرأي العام وأهميته في صنع القرار، ابوظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002، ص31
[3] إبراهيم حمادة بسيوني، المرجع السابق، ص3

- كل تحول من عالم الاضطرابات السياسية إلى المجتمع المستقر، نتيجة طبيعية للمشاركة الحقيقية للرأي العام في صنع القرار.

المؤسسة العسكرية:

يعتبر الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة، إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، كالقضاء مثلا أو رئاسة الدولة وعليه فإنه يمتنع عن الاشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويفترض أن يكون محايدا وملتزما بمهامه المنوطة به دستوريا.

تتميز المؤسسة العسكرية أو الجيش – خاصة في الدول غير الديمقراطية -بتفوقها على باقي المؤسسات الأخرى، بسبب جملة من الخصائص والعوامل، يتجلى أهمها فيما يلي: احتكار القوة، أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي، أكثر المؤسسات تقدما من الناحية العصرية، التكنولوجية، والتنظيمية، الضعف السياسي للطبقة الوسطى وقواها المدنية وأحزابها ، وغياب مؤسسات اجتماعية حديثة ومنظمة.

إن هذا وغيره، أدى بالمؤسسة العسكرية لأن تتدخل في شؤون السياسة، ففي نقطة أولى يشكل عدم التوازن المؤسسي أحد مداخل الظاهرة العسكرية، وفي نقطة ثانية وبسبب موقعها المتفرد، تعتبر المؤسسة العسكرية أن لها رسالة اجتماعية و- وظيفة سياسية -خارج نطاق مسؤولياتها العسكرية الخالصة -وجب تأديتها أما النقطة الثالثة فيمثلها كل من فاينر وهنتنغتون في أن تدخل المؤسسة العسكرية في أمور السياسة ينم عن عجز السلطة المدنية في حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط النظامية، والأدوات الأخرى للسيطرة، وليس صحيحا أن انخفاض الثقافة السياسية هو الذي يتيح هذا التدخل.[1]

في الجزائر المستقلة، يعتقد أن تدخل الجيش في السياسة ليس حكرا على فترة دون أخرى، حتى وإن اختلف شكل هذا التدخل ومداه، وتثبت قرائن وشواهد عديدة صحة هذا، فمن الناحية الدستورية أو القانونية، نجد أن الميثاق الوطني الصادر في1976 م وفي 1986 م قد أناط بالجيش ثلاث مهمات رئيسية: الدفاع عن سلامة التراب الوطني، الذود عن الثورة الاشتراكية، المساهمة في تنمية البلاد، وبناء مجتمع جديد، وواضح أن المهمة الأولى تشترك فيها أغلب جيوش العالم، بينما ما تبقى لا يمكن أن يدرج إلا في إطار تدخل الجيش في السياسة.

2 محمد الطاهر عديله، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1990-2004(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع علاقات دولية وعولمة، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2004 م) ص80

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية لصنع القرار الجزائري

يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية، وكما يقول الدكتور لويد جنسن :"أنه لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق، بصرف النظر عن نظمها الداخلية "، فهو أحد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدة الدولية الكائنة فيه، وتأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة، كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدول المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول التي تملك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة، ومن جهة أخرى فإن بنيان النسق الدولي له تأثيراته كذلك على صياغة السلوك الخارجي، بما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة فإن بنيان النسق الدولي يترك أثاره على السياسة الخارجية الجزائرية

بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته، فإذا كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية فإنه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة، بينما يتقلص هذا الهامش إذا كان النسق الدولي مبنيا على الأحادية القطبية، وهذا ما يفسر كذلك قدرة الجزائر في ظل نظام القطبية الثنائية على الحركة والمناورة، وهو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا، وزاد هامش الحركة والمنارة لديها تناغم موقف الاتحاد السوفياتي الداعم لحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الامبريالية، ولهذا فان السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سواء من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث، لكن تراجع قدرات الاتحاد السوفياتي أدى إلى إعادة صياغة بنيان النسق الدولي وفق نظام أحادي القطبية، وأدى إلى تقلص هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر،كما أن دعمها للمقاومة الفلسطينية التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية في خانة الإرهاب أصبح غير وارد تماما لا دبلوماسيا ولا ماديا .إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.[1]

المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكولوجية لصانع القرار السياسي الجزائري

– البيئة السيكولوجية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

ولد عبد العزيز بوتفليقة في 2مارس 1937 م بوجدة المغاربية، التي يسكنها غالبية جزائرية،رغم غياب الأب أحمد الذي توفي عام 1958 م إلا أن الأسرة التي ضمت أربعة إخوة وأختين ظلت متماسكة والسبب هو

[1] سليم العايب، مرجع سابق. ص22

قوة شخصية الوالدة منصورية التي فرضت احترامها على الجميع والتي عملت بكد من أجل تربية أبناءها السبع، هذه المرأة من وهبت أحد أبناءها للجزائر على طبق من ذهب لتستقبله الجزائر بذراعين مفتوحين وهو عبد العزيز بوتفليقة.[1]

ويمكن تلخيص أهم الخصائص الشخصية لبوتفليقة فيما يلي[2]:

-إنه شخصية ذات توجه ليبرالي، ميال إلى الانفتاح وعدم الانطواء، وهذا ما يترجمه تفضيله لسياسات التعاون التي تشمل الاعتراف بالدول الأخرى، والتجارة، ومؤتمرات القمة، والمفاوضات لحل النزاعات...الخ.

يصفه البعض بأنه يمثل" الشخصية المشاركة "مع السياسة الدولية والتي تبدي نشاطا واهتماما كبيرين بالتعاطي مع السياسة الدولية بينما يضعه آخرون في خانة الزعامات الكاريزمية، على أساس أن تعريف الزعامة الكاريزمية يتمحور حول الاعتقاد من جانب الجماهير بتمتع الزعيم بصفات موهوبة وشخصية ثاقبة حاذقة، ويلاحظ أن الأساس هو الاعتقاد الجماهيري في موهبة الزعيم وصفاته الشخصية، سواء تمتع فعلا بتلك الصفات أم لا، ويزيد على ذلك أن ما يدفع الناس إلى الالتفاف حول الزعيم أو القائد هو شعورهم بأنه الأمين على قيم ومصالح عزيزة عليهم، وهذا ما نجده في تعهد بوتفليقة بأن يعيد للجزائر أمنها الداخلي، وصورتها الخارجية، وعزة وكرامة مواطنيها، واعتبرها- هذه المحاور الثلاثة -ليست قضيته الشخصية فقط، وإنما حاول أن يجعلها قضية الشعب الجزائري كّله، يسعى بإخلاص وتفان لتحقيقها، مما يؤدي إلى إشاعة -في نفوس المواطنين -ضرورة الالتفاف وتقديم الدعم والمساندة للرئيس.

يقول عنه ويليام كونت أنه رجل دولة حقيقي، يحرص على إقامة العلاقات مع العالم الخارجي، موظّفا في ذلك علاقاته الشخصية التي نسجها مع مختلف دول العالم أثناء توليه وزارة الخارجية أيام الراحل هواري بومدين، وعلى رغم أن العلاقات الشخصية كانت دوما من أهم العوامل المساعدة على ربط صلات قوية بين الدول، وهذا ما فعله بوتفليقة لإيجاد مخرج للوضع المتأزم الذي تعيشه البلاد، من ناحية أخرى كانت هذه النقطة محل انتقاد للرئيس من طرف خصومه، كذلك من الميزات اللصيقة ببوتفليقة هي اعتماده الكثيف على الخطب،كما يوصف بأنه براغماتي، إذ ما فتئ يؤكد على أن علاقات الجزائر مع غيرها من الدول تحكمها المصالح والمنافع المتبادلة، ولا شيء غير ذلك، حيث يقول:"أعتقد أن المحن قد علمتنا كيف نتعامل مع الغير، وبما أننا نتعامل مع الغير، ولا شيء يربطنا مع الغير إلا المصالح" ويضيف أن الجزائر التي تخلّت

[1] سهام م، بوتفليقة ...رجل لبى نداء الجزائر، جريدة الأحرار،الجزائر العدد3388، 2009/04/10، ص13.
[2] الطاهر عديلة،مرجع سابق، ص48 49.

عنها المجموعة الدولية في أسوء الظروف التي مرت بها– في فترة التسعينيات -هي بحاجة ماسة تتجاوز السد السياسي إلى الإسهام في إنعاش اقتصادها، وحل مشاكلها الاجتماعية[1].

يلاحظ مما سبق أن اختلاف محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، أدى إلى اختلاف رسم القرار السياسي الخارجي، فكل من الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر تتخذ قراراتها وفقا لمحدداتها وإمكانياتها.

[1] الطاهر عديلة، المرجع السابق، ص 50

الفصل الثالث: عوامل استمرارية وتراجع العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث سبتمبر

المبحث الأول: مجالات التقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية

المطلب1: البعد الثقافي الاجتماعي

المطلب2: البعد الاقتصادي

المطلب3: البعد السياسي والأمني

المبحث الثاني: معوقات التقارب الأمريكي الجزائري

المطلب1: القضية الفلسطينية والتقارب الأمريكي الإسرائيلي

المطلب2: وضعية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر

الفصل الثالث : عوامل تقارب وتباعد العلاقات الجزائرية الأمريكية

مس التقارب بين الجزائر والولايات المتحدة عدة مجالات، حيث تعتبر بمثابة متغيرات تحكم طبيعة العلاقة بين البلدين، وهي تعبر عن مصالح مشتركة يحاول الطرفان توطيدها وتعزيزها، ويلاحظ أن هذا التقارب شهد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة. وفي المقابل وجدت عدة مجالات وقضايا اختلف فيها الطرفان وكانت سببا في تباعدهما.

ففيما تتمثل مجالات التقارب؟ وكيف يسعى كل طرف لتحقيق أهدافه من وراءها؟ وما هي أوجه الاختلاف بينهما وكيف تم تغاضيها ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ستكون موضوع الفصل الموالي والمعنون بعوامل استمرارية وتراجع العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث سبتمبر والذي سيعالج من خلال مبحثين: المبحث الأول أبعاد العلاقات الثنائية أما المبحث الثاني فتناول معوقات التقارب الأمريكي الجزائري

الفصل الثالث : عوامل تقارب وتباعد العلاقات الجزائرية الأمريكية

مس التقارب بين الجزائر والولايات المتحدة عدة مجالات، حيث تعتبر بمثابة متغيرات تحكم طبيعة العلاقة بين البلدين، وهي تعبر عن مصالح مشتركة يحاول الطرفان توطيدها وتعزيزها، ويلاحظ أن هذا التقارب شهد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة. وفي المقابل وجدت عدة مجالات وقضايا اختلف فيها الطرفان وكانت سببا في تباعدهما.

ففيما تتمثل مجالات التقارب؟ وكيف يسعى كل طرف لتحقيق أهدافه من وراءها؟ وما هي أوجه الاختلاف بينهما وكيف تم تغاضيها ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ستكون موضوع الفصل الموالي والمعنون بعوامل استمرارية وتراجع العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث سبتمبر والذي سيعالج من خلال مبحثين: المبحث الأول أبعاد العلاقات الثنائية أما المبحث الثاني فتناول معوقات التقارب الأمريكي الجزائري

المبحث الأول: مجالات التقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية

توثقت العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ نشأتها بفعل العديد من العوامل، والتي بدورها ساهمت بشكل إيجابي وفعال في تمتين العلاقات الثنائية، والتي تمثلت فيما يلي:

المطلب الأول : البعد الثقافي والاجتماعي

يرى البعض أن البعد الثقافي في العلاقات الدولية بعدا يستهان به لدرجة نسيانه، إلا أنه وفي العلاقات الجزائرية الأمريكية يلقى اهتماما كبيرا، فقد سطرت عدة مشاريع ثقافية بين البلدين.

حيث نشطت السيدة جونيتا بتشك كول مديرة المتحف الوطني الأمريكي بواشنطن ندوة بسفارة الولايات المتحدة بالجزائر تطرقت فيها إلى بعض المشاريع التي هي بصدد الانطلاق بالتعاون بين الدولتين في المجال الثقافي. [1]

أعطى السفير الأمريكي بالجزائر، هنري هنشر، يوم 11جويلية2009 إشارة انطلاق عدد من المشاريع التنموية المبرمجة في إطار التعاون الثقافي بين البلدين، على إثر زيارته لمدينة قسنطينة التي استفادت في هذا الإطار من مشروع ثقافي جد هام تم اقتراحه من قبل وزارة الثقافة، ويتعلق الأمر بمتحف "سيرتا" الذي استفاد من غلاف مالي قدره 1767500 دولار من أجل التكفل بغسل وصيانة العملات النقدية المتواجدة بالمتحف والتي تعود للفترة النوميدية وهي عبارة عن قطع نقدية نادرة، وهي العملية التي سيشرف عليها مختص أمريكي برفقة مجموعة من الباحثين والمختصين في الآثار بالجزائر2، أضافت جونيتا بتشك كول أنها جد منبهرة بالاهتمام الذي توليه الدولة الجزائرية إلى الثقافة والجو الثقافي مبدية رغبتها في انجاز مشروع بالتعاون بين الجزائر وأمريكا وهو قيد الدراسة ويتمثل في القيام بعدة عروض للفنون الجزائرية في أمريكا وحددت ميزانية المشروع بمليون دولار.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والتجاري

[1] حمزة بلحي، شراكة ثقافية في الأفق، متوفر في الرابط التالي: 10:25 2013 /2/23

[2] مليكة خلاف، تعاون أو شراكة، متوفر على الرابط: 10:30 ،2013/2/23/

نسجت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الجزائري والأمريكي منذ الاستقلال، وخاصة في مجال الطاقة والمحروقات، وتدعمت مع مبادرة إيزنستات* لتشمل ميادين أخرى، حيث عرفت هذه العلاقة 30عقدا تجاريا من قبل كبار الشركات الأمريكية، وهناك استثمارات كبيرة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ويتمثّل هذا البعد في تطوير التعاون الاقتصادي والتجاريّ، الذي وصل إلى توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين أميركا والمملكة المغربية، والشراكة التجارية مع تونس والجزائر، والتعاون الطاقويّ والتجاريّ مع ليبيا. غير أنّ الميزان التجاريّ يميل لصالح الأمريكيين نتيجة الفارق الكبير في أسعار المواد الأولية القادمة من المغرب العربي، مقابل أسعار المواد المصنعة، باهضة القيمة.[2]

يرى الباحث الجزائريّ الدكتور سالم برقوق أنّ التعاون الطاقويّ مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تعزّز بمجيء الرئيس الجزائريّ عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999م، وبعد تخلي ليبيا عن برنامجها للتسلح النووي سنة 2003 م وتسوية الخلاف حول قضية لوكاربي، واعتبر الأستاذ برقوق أنّ الأمن الطاقوي الأمريكيّ يستند إلى "مبدأ كارتر" حول جعل الطاقة كإحدى أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، قبل أن يرتبط بالأمن الأمريكيّ الشامل.

وتوالت العقود التي وقّعتها شركات النفط الأمريكية مع الحكومة الجزائرية، للإفادة من حقول النفط والغاز المنتشرة بكثرة في الصحراء الجزائرية، ومن الجدير بالذكر أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية عالميا بعد المملكة العربية السعودية في حجم تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العربي؛ حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين مستوى استثنائيًا في العام 2000 (حوالي 5.3 بلايين دولار).[3]

وكانت واشنطن تأمل في انفتاح جزائريّ وليبيّ كليّ في مجال الطاقة الأحفورية لزيادة نفوذها نتيجة التنافس الدوليّ على ثروات البلدين خصوصا الصين والاتحاد الأوروبيّ، غير أنّ الجزائر شهدت سنة 2005 تراجعا عن المشروع الذي تقدّم به وزير الطاقة والمناجم الجزائري السابق شكيب خليل، وكان ينوي من خلاله خصخصة شركة سوناطراك البترولية الجزائرية وفتح السوق النفطية أمام التنافس الدوليّ الحرّ، كما يمنع النظام

* إيزنستات: نسبة إلى كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالاقتصاد و الشؤون الزراعية، و الذي قام بجولة في المغرب العربي من 12 إلى 18 جوان 1998 ، إذ أطلق المبادرة من تونس في 17 جوان إلى البلدان الثلاثة:الجزائر، تونس، المغرب.

[1] نسيمة مسالي، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها(رسالة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، فرع علاقات دولية، غير منشورة، قسنطينة، 2009 م)، ص176

[2] عصام بن الشيخ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما. محاضرات ألقيت على طلبة سنة رابعة علاقات دولية،قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة ورقلة، 2010.

[3] شريف عبد الرحمان، الرؤية الأمريكية للجزائر....من الاقتصادي إلى الأمني؟ متوفر على الرابط www.islam online.net / 10:25، 2001/10/10

السياسيّ الليبيّ الذي يمزج بين السياسة الاقتصادية الاشتراكية على الصعيد الشعبيّ والرأسمالية العالمية على الصعيد العالميّ من زيادة النفوذ الاقتصاديّ الأمريكيّ في المجال الطاقويّ، أكثر مما هو متاح الآن من استثمارات بحسب ما تقتضيه القوانين الليبية والجزائرية للاستثمار.[1]

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سابق. ص 14

جدول يبين حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر[1]

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
2001	1,037.9	2,702.0	+1,664.1
2002	984.4	2,360.2	+1,375.8
2003	487.4	4,748.4	+4,261.0
2004	971.6	7,409.5	+6,438.0
2005	1,106.2	10,446.4	+9,340.2
2006	1,101.9	15,455.9	+14,354.0
2007	1,652.4	17,816.1	+16,163.6
2008	1,243.2	19,354.8	+18,111.6
2009	1,107.8	10,717.8	+9,610.0
2010	1,194.7	14,518.0	+13,323.3
2011	1,595.4	14,609.3	+13,013.9
2012	1,362.3	9,993.3	+8,631.0
2013	481.4	1,219.2	+737.8

http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7210.html

[1] ـــــــــ حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، متوفر على الموقع التالي:

المطلب الثالث: البعد الأمني والسياسي

يعتبر التعاون في مكافحة الإرهاب نقطة اتفاق شديدة الأهمية من المنظار الأمريكيّ لقياس درجة تعاون الدول المغاربية مع واشنطن، التي تدرك أنّ تكامل أدوار الدول في مكافحة الإرهاب يساهم في تحقيق أهداف السياسية الأمنية للولايات المتحدة من خلال تقاسم المهام وتشارك الأدوار مع الدول المغاربية. وهنا يرى الباحث الجزائري سالم برقوق أنّ التعاون الجزائريّ في مكافحة الإرهاب –على سبيل المثال لا الحصر–، عمل على تحسين صورة الجزائر من المنظور الأمريكي والأوروبي.

لقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 م ثقة اكبر للاقتراح الجزائري (خلق إجماع دولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب)من خلال تثمين التجربة الجزائرية دوليا بعد أن تمكنت الجزائر سنة 1999 من بناء تصور جهوي لمكافحة الظاهرة من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب و إنشاء نظام الإنذار المبكر و المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر.[1]

فدخلت الجزائر الحوار المتوسطي في 8 مارس 2000 م بعد قبول الدعوة التي قدمت لها من طرف الأمين العام للمنظمة، وهي ترى أن هذا الحوار سيفتح لها أبواب مخازن الأسلحة الأمريكية و الأوروبية و أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بمساعدتها في مكافحة الإرهاب، وأن هذه العلاقة سوف تمكنها من الحصول على ما تحتاجه البلاد لمواجهة المخاطر التي تهدد أمنها و تؤهلها للقيام بدور اكبر على الساحة الدولية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترى أن حوارها مع الحلف الأطلسي و إقامة علاقة أعمق سيجعلها في مأمن من أي خطر أجنبي سواء كان ذلك من جاراتها أو من مكان آخر. وإن الجزائر بإقامتها تحالف مع منظمة الحلف الأطلسي ستكون قادرة على العودة إلى مرحلة النمو الاقتصادي والقيام بدور جهوي أوسع بتزكية من أمريكا، و كذلك تونس، المغرب، موريتانيا، كل دولة لها أهدافها الخاصة و لكنها تشترك في أهم تهديد و هو" الإرهاب" لهذا لجأت للحوار مع الحلف الأطلسي الذي تقوده اكبر دولة لها من القدرات الاقتصادية و العسكرية ما يمكنها من مواجهة التهديدات المشتركة.[2]

كما أفرزت أحداث الـ11سبتمبر "تطابقا في وجهات النظر بين الجزائر والولايات المتحدة وأشادت الولايات المتحدة بالجهود التي بذلتها الجزائر في مواجهة الإرهاب، فوصف "فرنسيس تايلور" منسق مكافحة الإرهاب بالخارجية الأمريكية، التعاون الجزائري في المجالات العسكرية والاستخباراتية بالرائع ومن هذا المنطلق وعدت

1 امحند برقوق، التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري، محاضرات ألقيت على طلبة سنة أولى ماجستير علاقات دولية،قسم العلوم السياسية، [1]كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر، 2007

[2] نسيمة مسالي، مرجع سابق.ص 182

الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رئيسها جورج بوش بالعمل على تطوير كل الوسائل الدبلوماسية، العسكرية، والأمنية مع مجموعة الدول التي تؤيد هذا التوجه، والجزائر تعاونت الولايات المتحدة في كل هذه المجالات، فالولايات المتحدة ستزود الجزائر بمساعدات تتمثل أساسا في تكوين المختصين.

إن مجال التعاون بين الجيش الجزائري والأمريكي تدعم بفعل المساعدات التقنية المقدمة من طرف هذا الأخير، خاصة في مجال التكوين والتدريب التي تجسدت في مناورات بحرية وتدريبات مشتركة، ففي حوار لها كشفت السيدة "جانيت سندرسون" سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر أن العلاقات العسكرية بين الجيشين جيدة بل ممتازة وتجسدت في مختلف الأشكال.[1]

لكن من جهة أخرى ظهرت في الآونة الأخيرة مسألة خلافية حول إدراج الرعايا الليبيين والجزائريين من الدول التي تحمل مخاطر لأمريكا، وتخضع لإجراءات مشددة من الرقابة في المطارات الأمريكية والأوروبية فدفعت هذه السياسية الأمنية بالإدارة الجزائرية والليبية إلى الاحتجاج لدى واشنطن والاتحاد الأوروبيّ

في بروكسل بسبب هذه الإجراءات، والتوعد بالمعاملة بالمثل، سعيا من البلدين للدفاع عن صورتهما كبلدين يمتلكان مطارات من أكثر المطارات العالمية أمنا حسبما تؤكّده إحصاءات أمن المطارات الدولية ويمكن ملاحظة نجاح التعاون العسكريّ الأمريكيّ المغاربيّ بدرجة أكبر من التعاون مع الاتحاد الأوروبيّ ويعود ذلك لاختلاف المنظورين الأمريكيّ والأوروبيّ للتعاون العسكريّ والأمنيّ مع الدول المغاربية حيث يحتفظ الأوروبيون بدور الإشراف، ويمنح الأمريكيون الفرصة للتشارك والتنسيق والتعاون الأمنيّ بشكل أفضل مع الدول المغاربية.[2]

إن قرب منطقة المغرب العربيّ من أوروبا وامتلاكها موقعا استراتيجيا على ضفاف البحر الأبيض المتوسط جعل المنطقة محلّ تنافس دوليّ وعالميّ كبير للسيطرة على موارد هذه الدول، التي تعتبر من جهة أخرى بوابة على القارة الأفريقية الغنية بالموارد، ومعبرا هاما لهذه الموارد التي تحتاجها الدول الصناعية الكبرى وبما أنّ الحفاظ على المصالح الأمريكية يستوجب منع القوى الدولية المنافسة وعلى رأسها الصين وروسيا وبدرجة أقلّ الاتحاد الأوروبيّ، فقد دخلت موارد الدول المغاربية ضمن دائرة النفوذ الأمريكي التي تستوجب تواجدا أمريكيا كبيرا لحمايتها والمحافظة عليها، ويظهر التاريخ ذلك خصوصا في لقاء الرئيس الجزائريّ عبد العزيز بوتفليقة مع الرئيس جورج والكر بوش في واشنطن، حيث لم يثر الرئيس بوش مطلقا الملفات الداخلية الأمنية أمام الرئيس

[1] مسلم بابا عربي، الجيش والانتخابات في الجزائر. (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 م) ص198

[2] عصام بن الشيخ،.مرجع سابق. ص

الجزائريّ، وفضّل التحادث حول الملفات الاقتصادية، حيث تتحدّد السياسة الأمريكية تجاه الجزائر في مجلس الأمن القوميّ باعتبارها من صلاحيات مجالس إدارات الشركات الأمريكية، ويأتي ذلك بعد أن زاد التعاون الجزائريّ الأمريكيّ في مكافحة الإرهاب من تحسين صورة الجزائر من المنظور الأمريكي والأوروبي أيضا.

كما يجني حلف "الناتو" شمال الأطلسيّ فائدة ثمينة من التعاون العسكريّ و الأمنيّ من قبل حكومات الدول المغاربية، التي ساهمت بشكل كبير في محاصرة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، وذلك عبر التطوير المستمرّ لآليات التنسيق الأمنيّ واللوجستيّ، التي تدعّمت من خلال المناورات العسكرية المتكررة لقوات هذه الدول، وأهمها مناورات "أكتيف أنديفر" سنتي 2004 و2005م، والتي أكّدت أهمية ودور التشارك الأمنيّ والعسكريّ مع قوات هذه الدول[1]

المبحث الثاني: معوقات التقارب الأمريكي الجزائري

هناك مسائل خلافية عديدة بين دول المغرب العربي وخاصة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وهي تتراوح بين الخلافات الحادة المتعلقة بثوابت هذه الدول، وأخرى سطحية تتعلق بقضايا هامشية لكنّ كلّ طرف يسعى لضمانها على حساب الآخر، ومن بينها:

المطلب الاول: التقارب الأمريكي الإسرائيلي

ظلت العلاقات الوثيقة بين الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة الأمريكية ثابتة و متميزة لما يزيد على الثلاثة عقود و نصف العقد. ومازال الكيان الصهيوني يتلقى 3 مليارات دولار كل سنة من دون معارضة من أحد في الكونغرس، بما في ذلك الليبراليون الذين يبادلون المساعدات عادة بالتحسن في حقوق الإنسان و الديمقراطية، و تشارك الدول الغربية جميعها الولايات المتحدة في دعمها لبقاء الكيان الصهيوني و أمنه، لكنها لا تمده بالسلاح، و لاتوافق على بقائه في الأراضي العربية التي احتلها عام 1967 .[2]

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سابق. ص

[2] توفيق المديني، مرجع سابق. ص 364 .

جدول يبين حجم المساعدات الأمريكية لصالح إسرائيل في الفترة 1948-2002م بملايين الدولارات

الفترة	1948-1958	1959-1967	1968-1974	1975-1982	1983-1988	1989-2001	2002	المجموع
مساعدات اقتصادية	440.4	414.9	528.1	6004	8198	15600	1200	32385.696
مساعدات عسكرية	-	135.3	3765.1	11800	9681	23400	1800	50581.04
نسبة المساعدات العسكرية	0	24.6	87.7	66.3	5401	60	60	61
نسبة المساعدات الاقتصادية	100	75.4	12.3	33.7	45.9	40	40	39
مجموع المساعدات	440.4	550.2	4293.2	2187.4	17879	39000	3000	82966

يلخص الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه الفرصة السانحة الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل قائلا: "إنني أتذكر بوضوح اجتماعا حدث في عام 1983 م مع المسؤولين بخصوص حرب الشرق الأوسط، وكانت في بدايتها ولم تكن هذه البداية في صالح اسرائيل، وعندما سأل أحد أعضاء الكونغرس إذا كانت الولايات المتحدة ستتخذ أي إجراء في هذا الشأن؟ أجبته بلا مواربة ليس هناك رئيس أمريكي يمكنه أن يسمح بتصفية إسرائيل، وأمرت عندئذ بعمل جسر جوي ليدفع عن إسرائيل الهزيمة"[1]

ليست هناك جهات إقليمية أو دولية وصلت في دعم الكيان الصهيوني إلى الحدود التي وصلت إليها الولايات المتحدة ، التي تقف أحيانا متفردة في هذا الدعم، سواء على الصعيد المالي، إذ أن الولايات المتحدة مازالت مستمرة في دفع ما معدله 115 دولارا في الثانية الواحدة، أو 6777 دولارا في الدقيقة الواحدة، أو 10 ملايين دولار كل يوم، كما فعلت خلال السنوات العشرين الماضية، أم على الصعيد السياسي و الدبلوماسي، حيث تقف الولايات المتحدة مع الحكومات الصهيونية المتعاقبة أمام المؤسسات الدولية في الخروج على القانون الدولي أو انتهاك حقوق الإنسان.

فيقول ديفيد ديوك في كتابه الجديد"أمريكا- إسرائيل و 11أيلول 2001" الصادر في شهر تموز 2002م:

" إذا كنت متفقا معي في وجوب معاقبة كل من يرتكب أعمالا إرهابية ضد أمريكا، فان على أمريكا أن تضع إسرائيل على رأس قائمة المستوجبين للعقاب...و لم تبق أعمال إسرائيل الإرهابية و خياناتها ضد أمريكا دون عقاب فحسب، بل لقد كوفئت أيضا من قبل رجال سياسة خانوا الولايات المتحدة... إن السبب الحقيقي الذي جعلنا ضحايا للإرهاب الذي وجه ضد مركز التجارة العالمي بسيط لحد يصيب بالصدمة. لقد خان كثير جدا من الساسة الأمريكيين الشعب الأمريكي بدعمهم الأعمى لزعيمة الإرهاب في العالم:إسرائيل...إن الانحياز المتطرف لوسائل الإعلام نحو إسرائيل هو السبب في الجهل المروع بسجل إسرائيل الإرهابي، الذي يعاني منه أكثر الأمريكيين.. إن دعم الإرهاب الإسرائيلي أدى بشكل مباشر إلى الإرهاب الواقع حاليا ضد الولايات المتحدة الأمريكية. إن أكثر الأمريكيين لا يدركون عمق و مدى الإرهاب الإسرائيلي و ذلك بسبب السيطرة اليهودية على وسائل الإعلام التي أشار إليها الجنرال جورج براون(الرئيس الأسبق لأركان القوات المسلحة). وأوضح مثال على قوتهم الإعلامية التي لا تصدق هو قدرتهم على بث تلك الكذبة الكبرى بأن الهجوم على مركز التجارة العالمي ليس له أي علاقة بإسرائيل، أن

[1] محمد مورو، العقل الاسلامي على الطريقة الأمريكية. السعودية: كتب عربية، 2003، ص163.

الطيارين الانتحاريين (الكاميكاز) الذين نفذوا تلك الهجمات إنما كرهوا الأمريكان لأنهم أحرار"[1]

بعض نقاط التشابه بين الولايات المتحدة وإسرائيل تصل إلى حدود التطابق بما يكاد يحول إسرائيل إلى الولاية الأميركية الحادية والخمسين. ومن هذه النقاط نذكر[2] :

1-التخلص من السكان الأصليين بوسائل تعتبر معيبة أخلاقياً وإنسانياً.

2-التركيبة السكانية غير المتجانسة التي تمكن المجتمع من صهرها وإيجاد لُحمة لَها قادرة على تجاوز تناقضاها.

3-خضوع إسرائيل لمبادئ الديمقراطية الليبرالية (الأميركية) وقبول التوجهات والتدخلات الأميركية بهذا الخصوص وخصوصاً إبّان الحرب الباردة.

4-التزام إسرائيل التام بخدمة المصالح الأميركية في المنطقة والعالم. بما يحولهما إلى قاعدة إستراتيجية أميركية متقدمة. لدرجة اعتبار المخزون النووي الإسرائيلي مخزوناً أميركياً إضافياً.

وانطلاقاً من هذه النقاط فإن الإدارة الأميركية اعتبرت إسرائيل بمنْزلة قاعدة عسكرية – إستراتيجية متقدمة لحماية مصالحها في المنطقة ومنابع النفط خصوصاً. أما اليوم ومع بداية الشعور بالقدرة الأميركية على إعادة ترتيب توازنات المنطقة، بدءاً من سلام عربي – إسرائيلي ، فإن الإدارة الأميركية تحاول تسويق صورة جديدة لإسرائيل وتعميمها على الرأي العام العربي ولا شك بأن هذه الصورة كانت متداولة ومعروفة لدى أصدقاء الولايات المتحدة من العرب .

ومعالم هذه الصورة هي التالية :

لقد لعبت إسرائيل دوراً هاماً في حماية المنطقة العربية. فهي حمتها أولاً من الشيوعية. فقد جاءت الشيوعية في زمن الفراغ بالنسبة للدول العربية. والتي كانت في حينها تركة الدولة العثمانية التي تقاسمتها قوى شائخة وفي طريقها للتراجع (بريطانيا – وفرنسا) بحيث كانت دول المنطقة مرشحة للخروج من أربعة قرون عثمانية للدخول في غيبوبة حضارية أخرى قد تَمتد بدورها لبضعة قرون. ولم تكن الشيوعية لتجد من يصد غزوها للمنطقة (على غرار ما فعلته في أنحاء عديدة من العالم) لولا وجود إسرائيل. فإسرائيل وحدها هي التي صانت المنطقة من الغزو الشيوعي لَها.

لقد لعبت إسرائيل دور العدو المشترك للعرب وهو دور محرك للحمة العربية ومساهم في الحد من أخطار الخلافات العربية – العربية. التي كان يمكن لَها أن تفكك المنطقة إلى دويلات صغيرة متناحرة استناداً إلى

[1] توفيق المديني، مرجع سابق. ص257

[2] ـــــــ ، مستقبل الشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد. السعودية:مركز الدراسات العربية، 1999، ص.4

الخلفية القبلية –العشائرية للعقل العربي. لكن وجود إسرائيل هو الذي أبقى على الحدود الحالية للدول العربية. كما أن هذا الوجود كان وقاية لهذه الدول من الأطماع التركية والفارسية. لكن العدائية العربية ذات الطابع القبلي كانت تضغط على إسرائيل وتدفعها لمحاولات حسم الصراع مع العرب عن طريق الحرب النووية. وحماية العرب من هذه الحرب لا تعود إلى وجود الاتحاد السوفياتي وإلى احتمالات تدخله إذا ما تجاوز الصراع حدوداً معينة بل أن الفضل في ذلك يعود للولايات المتحدة التي كانت تضغط على إسرائيل كي تبقى الصراع ضمن حدوده المقبولة وغير المخلة بالتوازن ولولا هذا التدخل الأميركي لأمكننا أن نشهد آثار الحرب النووية في العواصم العربية وربما في مكة نفسها. والصداقة الأميركية للعرب لم تقف عند حدود ردع إسرائيل بل هي تجاوزتها إلى تعامل حضاري مع الثروات النفطية العربية. فهي لم تستولي عل هذه الثروات كما كان يمكن لبريطانيا مثلاً أن تفعل بل هي قامت بتوزيع عادل ومنظم لعائدات النفط مما أتاح لدول المنطقة فرص الازدهار الاقتصادي والحضاري.

إن هذا المنطق يتردد اليوم داخل دوائر القرار الأميركي وداخل مجلس الأمن القومي حيث يسود الاعتقاد بأن الحل الوحيد لتحويل سكان المنطقة من البداوة إلى الحضارة يكمن في إدماج إسرائيل في هذه المنطقة. وبالتالي فإن فشل التسوية السلمية سوف يعنى ابتلاع كل من إيران وتركيا لأكبر قدر ممكن لهما من الأراضي العربية. كما سيعني اندلاع النّزاعات الدموية بين العرب أنفسهم وبهذا فإن إسرائيل لن تكون بحاجة للتورط عسكرياً كي تشهد نِهاية دول المنطقة وعليه فإن النصيحة الأميركية للعرب هي "هيا هرولوا إلى السلام".[1]

ويضيف بعضهم إلى هذه النصيحة تنبيه العرب إلى احتمال مساعدة إسرائيل لَهم من أجل حمايتهم من دول الجوار بل إن بعضهم يراهن بأن الحلف العربي – الإسرائيلي في مواجهة هذه الدول هو أمر واقع في حال قدوم السلام. لكن هذه التسوية تقتضي تفهم الخوف الإسرائيلي من التفوق الديموغرافي العربي. وبالتالي الخضوع لشروطها التي قد تبدو مبالغة إذا لم ننظر لعنصر الخوف هذا؟ وهذا المنطق يتجاهل وجود الإتحاد السوفياتي وخطوطه الحمراء. التي ساهمت في الحد من قدرة إسرائيل على استخدام قوتها العسكرية ومن قدرة الولايات المتحدة على التحرك بحرية في المنطقة. وأيضاً على إجراء تغييرات في جغرافية المنطقة و إذا كان بعضهم يضيف التسامح الأميركي في توزيع عائدات النفط والذي حوّل العرب إلى أثرياء فإن هذا التسامح كان مفروضاً فبدونه كان يمكن للإتحاد السوفياتي أن يعطي شروطاً أفضل وأن يتسلل إلى المنطقة،[2] لكن

[1] ـــــ المرجع سابق، ص6.
[2] توفيق المديني، مرجع سابق، ص259

المصرين على هذا السيناريو يقولون بأن الإتحاد السوفياتي كان القطب الأضعف وبأنه كان يعاني دوماً من مشاكل اقتصادية. الأمر الذي كان يسمح للولايات المتحدة باعتماد سيناريو مضاد للعرب لو هي أرادت.

المطلب الثاني: الديمقراطية وحقوق الإنسان

موقع الديمقراطية في الإستراتيجية الأمريكية

على إثر هجمات الحادي عشر من أيلول بادرت الإدارة الأمريكية بإعلان الحرب على الإرهاب، فبدأت أولى مراحل هذه الحرب في أكتوبر 2001 م حيث استهدفت أفغانستان، وبعدها بدأت الإدارة الأمريكية تعد العدة لحربها على العراق خلال عام 2002م، وفجأة برزت قضية الديمقراطية ضمن أجندة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية وذلك بتصريحات وخطب المسؤولين الأمريكيين ومطالبهم بتغير نظم الإعلام بما يسمح بنشر قيم وثقافة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

إن الحديث عن موقع قضية الديمقراطية في العالم العربي في إطار الإستراتيجية الأمريكية قبل 11سبتمبر أو بمعنى أدق قبل التحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو الاهتمام بهذه القضية في العالم العربي فنجد تجاهل أمريكي لهذه القضية في توجهها السياسي الاستراتيجي نحو العالم العربي[1] حتى وإن جاءت فقد كان ذلك بصورة هامشية وظرفية ولاعتبارات براغماتية.

ويمكن أن نسرد بعض المظاهر والممارسات التي تؤكد هذا التجاهل فيما يلي:[2]

- دعم ومساندة نظم تسلطية استبدادية وغض الطرف عن ممارساتها المنافية لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان طالما تتفق والمصالح الأمريكية سواء في مقاومة المد الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة أو تأمين استمرار ضخ النفط بأسعار معقولة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائه أو تقديم تسهيلات وقواعد عسكرية لها في المنطقة.
- رغم تجاهل واشنطن لقضية الديمقراطية في الدول الحليفة أو الموالية لها في المنطقة، إلا أنها استخدمتها في بعض الفترات كورقة للضغط على الدول التي تتسم علاقتها معها بالتوتر أو العداء.
- وفي إطار تجاهلها لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية دأبت الإدارة الأمريكية على تجاهل الجرائم الإنسانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وفي الجزائر، فإن موقف القبول الضمني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للإجراء الذي اتخذه الجيش الجزائري في مطلع 1992م عندما أجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة وألغيت الانتخابات البرلمانية

[1] محمود علي الخطيب، أمريكا وقضية الديمقراطية في العالم العربي. السعودية: كتب عربية ، 2004، ص30

[2] المرجع سابق، ص32.

التي حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا كبيرا خلال جولتها الأولى، مما جعلها مؤهلة لتشكيل الحكومة في حالة إتمام الجولة الثانية من الانتخابات، إنما هو نموذج آخر يكشف عن عدم التزام واشنطن بقضية الديمقراطية في المنطقة ورغم أن الموقف الأمريكي حيال الأزمة الجزائرية قد طرأ عليه بعض التغيير في فترات تالية، فالمؤكد أن الإدارة الأمريكية لم تدن وقف المسلسل الديمقراطي في الجزائر كما لم تحتج على ذلك. [1] وعموما فإن موقف واشنطن من الانتخابات الجزائرية جاء في إطار سياسة عامة دأبت على ممارستها ومفادها الصمت عن المخالفات والانتهاكات الانتخابية وغير الانتخابية التي ترتكبها النظم الموالية لها في المنطقة.

وفي هذا الصدد نوجز بعض الملاحظات النقدية حول الطرح الأمريكي لقضية الديمقراطية في العالم العربي:

- انطلقت الرؤى الأمريكية لإصلاح العالم العربي من رد الفعل الأمريكي فيما بعد 2001 م والتي تقوم على حقيقة أن الأوضاع المتدهورة التي يعيشها العالم العربي، تعد بيئة مناسبة لنمو الإرهاب الذي يهدد بدوره السلم والمصالح الأمريكية، ولذلك فإن الدعوة إلى إصلاح تلك الأوضاع وخاصة دفع التحول الديمقراطي في تلك الدول الذي يعد وسيلة للقضاء على تلك الظاهرة(الإرهاب) وتلك الرؤية في حد ذاتها تواجه العديد من الانتقادات والسلبيات.
- إن الديمقراطية التي تسعى لها الولايات المتحدة في العالم العربي مرتبطة فقط بتحقيق المصالح الأمريكية، في محاربتها لما تسميه بمنابع الإرهاب في العالم العربي ولم تكن رغبة حقيقية لدمقرطة المنطقة.
- التناقض في سياسة واشنطن بين الدعوة إلى تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي من ناحية وتكريس اللاديمقراطية داخل الولايات المتحدة، وعلى صعيد التعامل الدولي، ففي أثناء طرحها للديمقراطية تنتهك الولايات المتحدة المبادئ الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

الرؤية العربية للديمقراطية:

تعتبر الرؤية العربية لقضية الديمقراطية كاستجابة على المطالب الأمريكية لإصلاح الواقع العربي أو كرد فعل على الضغوط الخارجية عامة.

وفي هذا الميدان، سنسرد بعض البدائل العربية لقضية الديمقراطية في العالم العربي؛ في البداية نتناول إعلان صنعاء، عقد في صنعاء يوم 11 12يناير 2004م مؤتمر صنعاء الحكومي الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق

[1] المرجع سابق. ص34

الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية بمشاركة وفود حكومية وبرلمانية من الدول العربية ودول الجوار الإفريقية والآسيوية. حيث نظمته حكومة الجمهورية اليمنية بالتعاون مع منظمة"لا سلام بدون عدالة" وقد شارك في المؤتمر 620 مشاركا من 52 دولة. [1]

وناقش المؤتمر قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المجتمع المدني في العالم العربي، وانتهى المؤتمر بصدور إعلان صنعاء الذي يعد وثيقة تاريخية هامة في هذا الجانب.

وإن كان إعلان صنعاء جاء في المنطقة بين الاهتمام الأمريكي بدفع الديمقراطية في العالم العربي وبين الإملاء الأمريكي لشكل الديمقراطية المطلوبة في المنطقة المسماة الشرق الأوسط الكبير، فإنه في حد ذاته يصنف ضمن محاولة عربية لحفظ ماء الوجه.

كما اتجهت مصر نحو اتخاذ خطوة إيجابية في التعامل مع المشروع الأمريكي فأطلقت مبادرة للمشروع الأمريكي في 01مارس2004 م، وقد عرضه وزير الخارجية المصري الأسبق أحمد ماهر على وزراء الخارجية العرب في القاهرة والتي تنص على تحديث الإصلاح.

وهذه بعض الملاحظات النقدية حول البدائل العربية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي: [2]

- جاءت الاستجابة العربية الأولى للطرح الأمريكي لقضية الديمقراطية في العالم العربي في شكل رفض عام وعدم تقبل صيغة الإملاء الأمريكية على المنطقة العربية، ولقد اختلفت درجات هذا الرفض من رفض تام إلى رفض مرن، ويدل هذا الموقف على الفجوات والتصدعات في النظام الإقليمي العربي وغير القادر على ترجمة كلمة موحدة في رد الفعل على الضغوط الأمريكية.
- افتقرت الأفكار العربية حول الإصلاح عنصر الموضوعية، حيث كان التركيز على أهمية الأبعاد الثقافية والاجتماعية للمجتمعات العربية، وكذلك التأكيد على أن ينبع الإصلاح من الداخل بالإضافة إلى الربط بين التقدم في طريق الإصلاح والتطور على مسار الصراع العربي الإسرائيلي وهو ما جعل تلك المبادرات تأخذ الموقع السلبي على طول الخط، فاهتمامها بتلك العناصر كان أكبر من اهتمامها بالعنصر الأساسي وهو مبادئ وآلية التحول الديمقراطي.
- كشفت تلك المبادرات والرؤى العربية عن حالة التخبط والتخلف السياسي التي يعيشها العالم العربي بصفة عامة، وعدم قدرته على التعامل مع متطلبات ومتغيرات خارجة عن سيطرته بصفة خاصة،

[1] محمد علي الخطيب، مرجع سابق. ص76
[2] محمد علي خطيب، مرجع سابق. ص102

فلقد وجدت النظم العربية نفسها أمام ضغوط خارجية قوية لم تستطع التجاوب معها بشكل يدعم الموقف العربي.

- رغم ما توصلت إليه هذه المبادرات من مبادئ تحث على الديمقراطية، والتي طالما تطلعت إليها الشعوب العربية إلا أنها أغلبها مجرد اقتراحات نظرية بعيدة عن متطلبات الواقع العربي، أضف إلى ذلك افتقار هذه المبادرات إلى آليات التنفيذ وتركيزها على المبادئ العامة للديمقراطية.

حقوق الإنسان في الجزائر

في الوقت الذي عرفت فيه الجزائر أوضاعا استثنائية وعلى كل المستويات، ومع توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 م وشغور المؤسسات الرسمية للحكم، انتشر العمل الإرهابي مما أسفر عنه انتهاكات خطيرة ومستمرة لحقوق الإنسان وبشكل لم تعهده البلاد من قبل.[1]

إلا أن هذه القضية عرفت تحسنا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد قبول الجزائر بزيارة اللجنة الاستعلامية الأممية بقيادة الرئيس البرتغالي الأسبق ماريو رايس في صيف 1998 م وإبداء الجزائر رغبتها في التعاون في هذا المجال، وتعزز هذا الاتجاه بمجئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي دعا المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بزيارة الجزائر[2] ومن بين هذه المنظمات الصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

أمام اهتمام المنظمات الدولية الحكومية وعلى رأسها الأمم المتحدة فكان في شكل التصريحات المختلفة لأمينها العام تجاه ما يحدث في الجزائر ومناقشتها، حيث قدمت الجزائر خلال سنة 1996م تقريرين أمام آليات متابعة المواثيق الدولية والتقرير الدوري الأول أمام لجنة مناهضة التعذيب وآخر أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1996م.

فقد تحركت منظمة العفو الدولية في إطار انشغالها بانتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر، تحركت وفق مجموعة من الآليات، يأتي على رأسها العمل الإعلامي الذي كان يهدف إلى إعلام وتحسيس الرأي العام دوليا ومحليا بقصد إيجاد ديناميكية للضغط على السلطات الجزائرية لاحترام المعايير الدولية.[3]

ومن ضمن هذه الآليات الزيارات المتكررة بقصد التحقيق في التجاوزات والانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان في الجزائر إلا أن الحكومة الجزائرية رفضت ذلك واعتبرته تدخلا في شؤونها الداخلية.

1لخضر بوحرود، المنظمات الدولية غير الحكومية و مسألة حقوق الإنسان في الجزائر1992 – 1999(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية،غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002)، ص100

[2] نور الدين حشود، مرجع سابق، ص73.

[3] لخضر بوحرود، مرجع سابق، ص114

فيما أصدرت المنظمة الأمريكية مرصد مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايت ووتش) تقريرا تناولت فيه أوضاع الانتخابات التشريعية لجوان 1997م التي جرت في ظل العنف والقمع، كما شهدت إقصاء بعض المعارضين والرقابة. [1] كما أشارت التقارير السنوية للجنة الدولية للصليب الأحمر لوضعية الأشخاص المحتجزين والعواقب الإنسانية للأزمة الواقعة بالجزائر، كما أكدت اللجنة استمرار مساعيها من أجل تحسين الوضعية.

كما أشار التقرير السنوي الأخير لسنة 2013للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الجزائر أن الحكومة الجزائرية تمارس نوعا من التضييق في مجال حقوق الإنسان وخاصة على الصحفيين والأحزاب، كما لفت التقرير إلى قانون ترقية المشاركة السياسية للمرأة.[2]

إن حقوق الإنسان في الجزائر لا تقدم للضمانات القانونية، إلا أن الأزمة التي عاشتها الجزائر خلقت ظروفا وأوضاعا جعلت صيانة حقوق الإنسان أمرا صعبا، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية تستعمل مسألة حقوق الإنسان في الجزائر مجرد وسيلة تستعملها كورقة ضغط لضمان مصالحها.[3]

يستنتج مما سبق أن هناك العديد من القضايا التي ساهمت في توطيد العلاقات الجزائرية الأمريكية والتي بدورها انعكست بشكل إيجابي على سير العلاقات، وفي مقابل ذلك أدت بعض العوامل إلى تدهور العلاقات الثنائية والتي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية ورقة ضغط على الجزائر.

[1] المرجع سابق، ص130
[2] محمد مسلم، الحكومة تمنع الصحافة من الوصول إلى المعلومة، الشروق اليومي، العدد3992، ليوم الأحد 21أفريل 2013، ص3
[3] نور الدين حشود، مرجع سابق، ص76

تناولت الدراسة من خلال فصولها الثلاثة مسألة العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد11سبتمبر2001م، بالبحث في جذور العلاقات الثنائية باعتبارها ذات أهمية قصوى لفهم أي موضوع والقدرة على التحكم فيه ، كذلك تم التطرق إلى أهم النقاط التي ساهمت في توطيد التقارب في العلاقات الثنائية والقضايا التي وقفت في وجه هذا التقارب.

ويمكن القول أن العلاقات الثنائية ساهمت فيها عدة عوامل أولها العامل التاريخي وبالنظر إلى كون تاريخ العلاقات بين البلدين حسنة عموما رغم بعض التوترات، فهذا العامل يشكل عاملا مشجعا للعلاقات الثنائية فقد تم استخدامه كمرحلة أولى لتحليل وتفسير مختلف جوانب الدراسة، كذلك العامل الأيديولوجي الذي أثر بشكل كبير في العلاقات الدولية أما العامل البراغماتي أو الاقتصادي فهو عامل تأثر بالتغير البنيوي الذي طرأ على النظام الدولي.

ويعتبر العامل الأمني من بين العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث ظهر بقوة بعد أحداث 11سبتمبر وساهم في تمتين العلاقات الدولية عموما والعلاقات محل دراستنا خصوصا.

استطاعت الجزائر المعاصرة أن تلقى مكانة دولية مرموقة وذلك راجع لحنكة زعماءها و تجربتها في الحرب التحريرية والأزمات التي مرت بها في تسعينيات القرن الماضي، كل هذا ساهم في توظيف سياستها الخارجية بشكل كبير وناجح.

فالعلاقات الجزائرية الأمريكية أو التعاون كما سبق الذكر مس العديد من المجالات، فبداية كان هناك تعاون وتبادل اقتصادي حيث تصدر الجزائر ما نسبته 60بالمئة للولايات الأمريكية في حين تستورد منها ما نسبته 20بالمئة وذلك راجع إلى غزو الصين ودول الاتحاد

الأوربي للسوق الجزائرية، كما شهدت العلاقات تبادل ثقافي ساهم في توطيد العلاقات والتعاون أكثر من ذي قبل.

كما شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية بعض التوترات منها ما هو دائم ومنها ما هو عابر حيث تتمثل أسباب هذه التوترات في قضايا تمس مبادئ الدولتين ومصالحهما، حيث ومنذ أحداث 11سبتمبر أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تساهم في نشر الديمقراطية وتسعى للحفاظ وحماية حقوق الإنسان وتضحر كل دولة تسعى في غير هذا الطريق وباعتبار الجزائر من الدول التي تمارس بعض الضغوطات على حقوق الإنسان وقضايا الديمقراطية فقد عانت كثيرا من ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثر على سير العلاقات الثنائية.

كذلك أثر الانحياز الأمريكي لصالح إسرائيل في احتلالها الأراضي الفلسطينية في مقابل دعم الجزائر للقضية الفلسطينية واعترافها بها كدولة مستقلة عاصمتها القدس أثر بشكل سلبي جدا مما جعل منحى العلاقات يتدهور ويتراجع نسبيا، حيث تعتبر الجزائر بسياستها الخارجية مدعمة جدا لحركات التحرر وتسعى لتقرير مصير الشعوب المضطهدة ونبذ الاستعمار بكل أنواعه، وهذا ما تفعله الجزائر حاليا في الصحراء الغربية في الدعم المستمر لها.

من خلال ما سبق في الدراسة يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الأمريكية أخذت مسارا جديدا بعد أحداث 11سبتمبر 2001 م وخاصة في زيادة التفاعل السياسي بين الدولتين وهذا ما أثبتته صحة الفرضية الثالثة.

وكما يلاحظ أيضا تغير اتجاهات السياسة الأمريكية نحو الجزائر بعد التجاهل الذي لاقته منها في البداية، هذا التغير طرأ أيضا على معظم دول العالم وذلك لم يحدث هباءا بل كان من وراءه مصلحة قومية تمثلت في التحالف لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، وهذا ما أثبتته صحة الفرضية الرابعة.

فالسؤال الذي يتبادر في أذهان الجميع هو كيف ستستمر العلاقات الجزائرية الأمريكية في ظل الظروف السائدة؟

المراجع

✓ مراجع عربية:

كتب:

1. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا. زهران للنشر، بغداد.2011.
2. السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11سبتمبر2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية. الدار العربية للعلوم، بيروت،ط1، 2004.
3. توفيق المديني، التوليتارية والحرب على الإرهاب، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.
4. زبير سلطان قدوري، الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول2001. اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.
5. لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة، القاهرة.1998.
6. قوي بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012.
7. عباسة دربال صورية، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد. الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012.
8. مركز الدراسات الشرق الأوسط، الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب الحرب في أفغانستان2001. ج1، عمان، 2004.
9. محمد مورو، العقل الإسلامي على الطريقة الأمريكية، كتب عربية، السعودية، 2003.
10. مستقبل الشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد. مركز الدراسات العربية، 1999، السعودية.
11. محمود علي الخطيب، أمريكا وقضية الديمقراطية في العالم العربي، كتب عربية، السعودية، 2004.

مقالات:

1. دون مؤلف، الجزائر تتوفر على قدرات مالية لتجسيد برنامج الإنعاش، جريدة الشعب، العدد14867، يوم الثلاثاء 28 أفريل 2009 .
2. محمد مسلم، الحكومة تمنع الصحافة من الوصول إلى المعلومة، الشروق اليومي، العدد3992، ليوم الأحد 21أفريل 2013.
3. سهام م، بوتفليقة ...رجل لبى نداء الجزائر، جريدة الأحرار، العدد3388، يوم 10أفريل2009.

مذكرات:

1. إبراهيم بن دايخة، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008)
2. الطاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004،(مذكرة ماجيستر في العلاقات الدولية والعولمة، جامعة قسنطينة، 2005)
3. خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر.(مذكرة ماجيستر في الدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة،2007)
4. رياض مزيان، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية(مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، فرع علاقات دولية، غير منشورة، باتنة، 2005)
5. سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في الاتحاد الافريقي،(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)
6. فاطمة لكعص، أحداث11سبتمبر2001وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية.(رسالة ماجيستر في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009)
7. منيرة بودردابن، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية.(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة ، 2008)
8. مسلم بابا عربي، الجيش والانتخابات في الجزائر. (مذكرة ماجيستر في العلاقات الدولية،غير منشورة، جامعة الجزائر،2005)
9. ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)
10. نسيمة مسالي، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها(مذكرة لنيل شهادة الليسانس، فرع علاقات دولية، غير منشورة، قسنطينة، 2009)

11. نور الدين حشود، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1999-2004، (مذكرة ماجيستر في العلاقات الدولية والعولمة، جامعة قسنطينة، 2005)

مواقع:

1. التحليل النفسي للرؤساء:

www.mostakbalia.Com. link51. mostakbaliat.Com

2. شراكة ثقافية في الأفق:

news.info.index.php.view.960www.djazair

3.تعاون أو شراكة:

www.alfadjer .com.360.

4.الرؤية الأمريكية للجزائر....من الاقتصادي إلى الأمني؟،

www.islam online.net

محاضرات:

1. امحند برقوق، التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري، محاضرات ألقيت على طلبة سنة أولى ماجيستر، جامعة الجزائر، 2007
2. عصام بن الشيخ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما. محاضرات ألقيت على طلبة سنة رابعة علاقات دولية، جامعة ورقلة، 2010

✓ **مراجع أجنبية:**

1. Stephen walt.the Israel lobby and us foreign policy .madbouly books shop .2007

الفهرس العام

المحتوى **الصفحة**

الإهداء .....

الشكر.....

ملخص.....

مقدمة..... أ

الفصل الأول: تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية

تمهيد 2

المبحث الأول: جذور العلاقات الأمريكية في الجزائر..... 3

المطلب1: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الحرب التحريرية..... 3

المطلب2: العلاقات الجزائرية الأمريكية أثناء الحرب التحريرية.....**7**

المطلب3: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال **9**

المبحث الثاني: أحداث 11سبتمبر وانعكاساتها.....12.

المطلب1: طبيعة أحداث 11سبتمبر.....12.

المطلب2: انعكاسات أحداث 11سبتمبر 2001على العلاقات الجزائرية الأمريكية.....15

خاتمة الفصل.....30....

الفصل الثاني: محددات البيئة القرارية الخارجية الجزائرية والأمريكية

تمهيد.....32...

المبحث الأول:محددات صنع القرار الخارجي الأمريكي.....33...

المطلب1: متغيرات البيئة الداخلية لصنع القرار الأمريكي.....**33..**

المطلب2: متغيرا ت البيئة الخارجية لصنع القرار الأمريكي.....40

المطلب3:متغيرات البيئة السيكولوجية لصنع القرار الأمريكي.....**41..**

المبحث الثاني: محددات صنع القرار الخارجي الجزائري .....42.

المطلب1: متغيرات البيئة الداخلية لصنع القرار الجزائري .....**42..**

المطلب2: متغيرا ت البيئة الخارجية لصنع القرار الجزائري.....**46**

المطلب3:متغيرات البيئة السيكولوجية لصنع القرار الجزائري.....47...
خاتمة الفصل.....48.

الفصل الثالث: عوامل استمرارية وتراجع العلاقات الأمريكية الجزائرية

تمهيد .....51..
المبحث الأول: مجالات التقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية .....52..
المطلب1: البعد الثقافي الاجتماعي.....**52**
المطلب2: البعد الاقتصادي .....**52..**
المطلب3:. البعد السياسي والأمني.....**54**
المبحث الثاني: معوقات التقارب الأمريكي الجزائري.....56..
المطلب1: القضية الفلسطينية والتقارب الأمريكي الإسرائيلي.....**56** ...
المطلب2: وضعية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر.....60
موقع الديمقراطية في الإستراتيجية الأمريكية 60
وضعية حقوق الإنسان في الجزائر..... .63
خاتمة الفصل 66
الخاتمة .....
المراجع .....